جـــامعة غـــرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتّجارية وعلوم التّسيير

قسـم العلوم المالية و المحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي

الميدان : العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

الشعبة: علوم مالية و محاسبة

التخصص: تدقيق و مراقبة التسيير

من إعداد الطالبين: بلخير زقعيط – عبد الرحمن قربوز

بعنوان :

دور محافظ الحسابات في تعزيز موثوقية القوائم المالية

دراسة ميدانية لعينة من محافظي الحسابات بولاية غرداية

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ:...../...../2018

أمام اللجنة المكونة من السادة:

-الأستاذ: جيلالي بهاز – مشرف.

-الاستاذ: شرع يوسف – رئيس اللجنة.

-الاستاذ: خبيطي خذير – مناقش.

-الاستاذ: بن النوي مصطفى–مناقش.

السنة الجامعية: 20/2017

جـــامعة غـــرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتّجارية وعلوم التّسيير

قسـم العلوم المالية و المحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي

الميدان : العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

الشعبة: علوم مالية و محاسبة

التخصص: تدقيق و مراقبة التسيير

من إعداد الطالبين:- بلخير زقعيط - عبد الرحمن قربوز

بعنوان:

دور محافظ الحسابات في تعزيز موثوقية القوائم المالية

دراسة ميدانية لعينة من محافظي الحسابات بولاية غرداية

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ :...../...../2018

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ: جيلالي بهاز – مشرف.

الاستاذ: شرع يوسف – رئيس اللجنة.

الاستاذ: خبيطي خذير – مناقش.

الاستاذ: بن النوي مصطفى–مناقش.

السنة الجامعية: 2018/2017

إهداء

أهدي ثمرة هذا الجهد إلى والدي الكريمين أمي وأبي رحمة الله عليه

اللذين لولاهما لما كنت موجود في هذه

الدنيا و كما أتمنى لأمي الشفاء العاجل وطول العمر.

وإلى جميع أفراد عائلتي الكرام ، إخوتي و أخواتي الأعزاء

وكل عائلة" زقعيط"

إلى كل الأصدقاء و الأحباب

إلى دفعة السنة الثانية ماستر وكل حاملي راية العلم.

كما لا أنسى أن أشكر أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة الموقرين.

.

بلخير زقعيط

إهداء

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على نبيه الصادق الأمين

و على صحبه الغر الميامين و من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين

إلى من لهما علي فضل كبير يعجز عن الوفاء به أي إهداء أو تقدير

إلى أولى الناس بصحبتي....

أبي.....سندي و الحريص على نجاحي

أمي.....رفيقتي التي كان يؤلمها تعبي

إلى إخوتي و أصدقائي و كل الأحباب

إلى من سعى دوما لإرضائي وفرحي والى ا لأستاذ المشرف

بهاز جيلالي

وكل اساتدة السنة ثانية ماستر

وكل أساتذتي

عبد الرحمن قربوز

شكر وعرفان

إن الحمد لله نحمده و نستعينه ونستغفره، و نشكره على كل نعمة أنعمها علينا و الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا و وفقنا على انجاز هذا العمل.

أما بعد فلا يسعنا في هذا المقام إلا أن نتوجه بجزيل شكر الحامل لكل معاني الامتنان و العرفان بالجميل إلى الأستاذ المشرف " **جيلالي بهاز**" حفظه الله الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه في إتمام هذا البحث.

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى جميع أساتذة علوم المالية والمحاسبة الذين رافقونا في مسارنا الجامعي

كذلك نتوجه بالشكر إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل.

الملخص :

يعتبر عمل محافظ الحسابات من أهم العوامل التي تساهم في تعزيز موثوقية القوائم المالية كونه يوفر لمستخدميها صدق المعلومة المحاسبية وجعلها تعبر عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة.

تعالج هده المذكرة دور محافظ الحسابات في موثوقية القوائم المالية متطرقين في دلك إلى الإطار العام لمفهوم مهنة محافظ الحسابات وارتباطها بمراجعة حسابات المؤسسة يليها المفاهيم العامة حول القوائم المالية.مما تم إسقاط الجانب النظري للدراسة من خلال استخدام استبيان لعينة من ممارسي مهنة المحاسبة من خبراء محاسبين ومحافظي حسابات ومساعدي المدققين من ولاية غرداية، بالإضافة إلى عمل مقابلة ميدانية مع محافظ حسابات من الولاية، من خلال طرح الإشكالية التالية : ما مدى مساهمة محافظ الحسابات في موثوقية القوائم المالية ؟

بهدف الوصول إلى نتائج تقيم موضوع الدراسة توصلنا إلى اثبات الفرضية المطروحة، كما تبين لنا الدراسة أن لمحافظ الحسابات دور كبير في تأكيد الثقة بالقوائم المالية من خلال المعايير والأسس والمبادئ التي تحكم مهنته وأنه لابد من تطوير دور محافظ الحسابات لإعطاء مصداقية أكبر للقوائم .

الكلمات المفتاحية: محافظ حسابات – قوائم مالية – استقلالية – موثوقية.

Résume :

Le rôle de commissaire aux comptes est considéré comme le plus important des facteurs qui contribue dans le renforcement de la fiabilité des états financiers qui offre a ses utilisateurs une information comptable exprime la situation réelle de l'entreprise.

Cette étude traite le rôle du commissaire aux comptes dans le renforcement de la fiabilité des états financiers à partir du cadre général sur le concept de la profession du commissaire aux comptes et sa relation avec la révision des comptes de l'entreprise, suivi par les définitions général sur les états financières. Ce qui a été retirée le coté théorique des études par l'intermédiaire d'un questionnaire des praticiens de la profession comptable des expert comptable et des commissaires aux comptes et des aides auditeurs et des universitaires de la wilaya de Ghardaia. En plus de faire un interview avec un commissaire aux comptes de la commune pour atteindre des résultats significatifs on a prouvé les hypothèses posées, l'étude a aussi constaté que le commissaire aux comptes a joué un grand rôle dans la réaffirmation de la confiance des listes financières par des normes et des bases et des principes qui dirigent la profession et devraient être pour développer le rôle du commissaire aux comptes pour donner la plus grand crédibilité pour les listes.

أولا: توطئة:

لقد شهد العالم منذ القرن 19 إلى غاية يومنا هذا تغيرات وتطورات جذرية في مختلف المجالات التقنية، الصناعية..الخ، حيث تعتبر المؤسسات الاقتصادية ومنظمات الأعمال أحد الأطراف المستفيدة من هذه التحولات التي تسعى إلى دمج احتياجات ومتطلبات العصر لتحسين أداء الأعمال وخلق ميزة تنافسية، وهذا ما يعتمد أساسا على عملية المتابعة المستمرة للأنشطة الداخلية للمؤسسة وكذا المتغيرات المرتبطة بالبيئة الخارجية لها .

و من خلال هذه التطورات الكبيرة شهدت الأعمال التي تقوم بها هذه المؤسسات نموا كبيرا وتعقدا كبيرا ، أدى بالتالي إلى فصل الملكية عن التسيير ، أي أصبحت هناك أطراف تملك رؤوس الأموال وأطراف أخرى تقوم بإدارتها وتسييرها ، هذا ما قد نشأ عنه بما يسمى بنظرية الوكالة ، وما أصبح عنه المساهمون أو الملاك قد لا يملكون المعلومات الكاملة والكافية عن أموالهم المستثمرة وبالتالي الخوف من ضياع أصولهم وحقوقهم .
وبعد الفضائح العالمية التي شهدها العالم في القرن السابق خاصة فضيحة الفساد المالي المتعلقة بقضية "إنرون" و "وورلد كوم " التي مفادها أنه تم الاعتماد على قوائم مالية مظللة لا تعطي الصورة الصادقة والحقيقية عن المؤسسة من خلال تواطؤ مسيري الشركة مع الأطراف القائمة بالتدقيق وبالتالي انهيار الشركة وما تبعه من خسائر مالية ضخمة ، لتصدر بعهدها عدة تشريعات وقوانين دولية صارمة تلزم بعملية التدقيق الخارجي للقوائم المالية و كذا ضبط نظام رقابة داخلية لكل المؤسسات .

كما أن الجزائر من الدول المسايرة للتغيرات الحاصلة في البيئة الاقتصادية من خلال ما شهدته الآونة الأخيرة من تطبيق نظام محاسبي مالي يخضع للمعايير المحاسبية الدولية ، بالإضافة إلى إصدار قوانين منظمة لمهنة التدقيق بالجزائر ومعايير مستمدة من معايير التدقيق الدولي ، هذا ما يزيد من فعالية عمل محافظ الحسابات باعتباره الشخص الذي له الحق قانونا في تدقيق القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية بالجزائر وبالتالي إصدار تقرير نهائي عن عملية التدقيق يشير فيه إلى مدى مصداقية وعدالة القوائم المالية المدققة وهذا ما يتم إلا من خلال القيام بإجراءات منتظمة و خطوات صحيحة بعد توثيق كافة القوائم المالية .

ثانيا: الإشكالية:

لقد ألزم المشرع الجزائري المؤسسات الاقتصادية وخاصة شركات الأموال بتدقيق قوائمها المالية من طرف جهة مهنية مستقلة ، وهو ما يعرف بمحافظ الحسابات باعتباره مدقق خارجي قانوني ، وقد يتم هذا التدقيق بناء على قوانين ومعايير يتبعها محافظ الحسابات وهذا من أجل إعطاء رأي سليم ومعبر عن وضعية المؤسسة ويتم هذا إلا من خلال قيامه بإعداد برنامج عمل محكم و توثيق القوائم المالية للمؤسسة محل التدقيق .

وبناءً على ما سبق يمكن بلورة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة محافظ الحسابات في موثوقية القوائم المالية ؟

من خلال هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1 - ما مفهوم القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي؟

2 - على ماذا تعتمد مخرجات القوائم المالية بالنسبة للنظام المحاسبي؟

3 - هل هناك ضوابط مهنية لمحافظ الحسابات تمكنه من إبداء رأي فني محايد حول مصداقية المعلومة المحاسبية؟

ثالثا: فرضيات الدراسة :من خلال ما تناولناه مما سبق في إشكالية الدراسة يمكن صياغة الفرضيات الرئيسية كما يلي:

الفرضية الأولى: تعد القوائم المالية مخرجات النظام المحاسبي المالي و المتمثلة في الميزانية وجدول حسابات النتائج ، جدول السيولة ، جدول تغيرات رؤوس الأموال ، الملاحق .

الفرضية الثانية: الاعتماد على محافظ حسابات في مراجعة القوائم المالية يقوم على مجموعة من المعايير المتعارف عليها والمقبولة عموما، من شأنه تعزيز الثقة فيها، وجعلها تعبر عن الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية

الفرضية الثالثة: هناك مجموعة من الأسس و المبادئ التي تضبط الممارسة المهنية للمحافظ الحسابات، مما تمكنه من إبداء رأي فني محايد حول مصداقية المعلومة المحاسبية.

رابعا: أهداف الدراسة: تسعى الدراسة لتحقيق إلى:لرئيسي لها وهو ما مدى مساهمة محافظ الحسابات في موثوقية القوائم المالية ؟ كما تهدف الدراسة أيضا إلى:

-التعرف على مفهوم القوائم المالية المنصوص عليها بالنظام المحاسبي المالي ؛

-التعرف على مستوى أداء محافظ الحسابات ؛

- التطرق إلى أهمية موثوقية القوائم المالية الخاضعة لعملية التدقيق ؛

معرفة الصعوبات التي تواجه محافظ الحسابات التي تخص عملية موثوقية القوائم المالية.

خامسا:متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل: محافظ الحسابات

المتغير التابع: القوائم المالية

سادسا: أهمية الدراسة : تتجلى أهمية الدراسة في جوانب عديدة أهمها:

1-الأهمية العلمية:

يعتبر مفهوم موثوقية القوائم المالية وعملية التدقيق من المفاهيم التي اكتسحت الإدارات و مختلف الأطراف الأخرى المستفيدة منها كاستخدامها في مجال البحث والتطوير خاصة في ظل المفاهيم الحديثة للتدقيق ، كما أن ذات الموضوع يتناول دراسة بعض الجوانب التي يكتسحها بعض الغموض ومحاولة توضيح وتبديد فحوى موضوع تطبيق مبادئ النظام المحاسبي المالي و الكشوفات المالية خلال طرح أكاديمي ، كما تنبع أهمية هذه الدراسة بكون أنها تسعى لإثراء المكتبة العلمية وفتح آفاقا جديدة للباحثين في هذا المجال .

2-الأهمية العملية:

انبثقت الأهمية العملية لهذه الدراسة إلى التعرف على مراحل وإجراءات عمل محافظ الحسابات المساعدة إعداد برنامج عل تدقيق ومساهمة هذا البرنامج في إجراء موثوقية مختلف القوائم المالية ، باعتبارها أهم عملية تستهدف تحسين مخرجات عملية التدقيق وهو التقرير النهائي، بالإضافة إلى ما يمكن أن يسفر عنه من نتائج وتوصيات يستفيد منها المسؤولين في المؤسسة من خلال تحسين إفصاح و عرض القوائم المالية ، بما يزيد ثقة الأطراف التي لها علاقة مع المؤسسة من فعالية التدقيق الذي يقوم به محافظ الحسابات .

سابعا: حدود الدراسة : تتمثل فيما يلي:

الحدود البشرية: اشتملت دراسة عينة على مختلف القائمين والممارسين لمهنة التدقيق والمحاسبة وهم محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين في المجال المحاسبي والتدقيق.

الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة على دراسة العلاقة بين المتغيرين التاليين : الدور الذي يلعبه محافظ الحسابات في مجال التدقيق على القوائم المالية و توثيقها.

يعتبر مجال تطبيق دراستنا في المهنيين والأكاديميين في مجال التدقيق والمحاسبة ، وقد اختلفت التسميات المقدمة من المشرع الجزائر وكذا الكاتبين لمحافظ الحسابات بتسمية مندوب الحسابات ، المراجع المالي ، المدقق المالي ، المدقق القانوني ... الخ، لذا سيتم استخدام المصطلح الأول في الدراسة "محافظ الحسابات" باعتبار أنه يقصد بهما نفس المفهوم.

الحدود المكانية: أنجزت الدراسة الميدانية في – ولاية غرداية – .

الحدود الزمنية: أنجزت هاته دراسة الميدانية خلال الفترة زمنية من 2018/05/29 إلى غاية 2018/09/03.

ثامنا: مرجعية الدراسة:

بغرض إتمام انجاز هذه الدراسة على أكمل وجه استعملنا عدة مصادر لجمع البيانات تمثلت في:

1 – أدوات ومصادر البيانات الثانوية:

تتمثل في الاعتماد على الكتب والمراجع باللغة العربية والأجنبية ذات العلاقة بدراستنا والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة والبحث والمطالعة في مواقع الانترنت المختلفة وذلك بهدف الإحاطة بجوانب الموضوع وفهم مكوناته وتحليل أبعاده.

2 – أدوات و مصادر البيانات الأولية:

من خلال جمع المعلومات الميدانية حول مهنيي المحاسبة والتدقيق لولاية غرداية من خلال تصميم استبيان يتناسب مع إشكالية الدراسة و فرضياتها، و توزيعه على عينة عشوائية من مجتمع الدراسة ،حيث تم تحليل هذا الاستبيان بواسطة برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية spss (الإصدار25) وبرنامج EXCEL .

تاسع:صعوبات الدراسة:

لقد واجهت الدراسة مشاكل وصعوبات عديدة ، إذ لا يخلو أي عمل من وجود عراقيل وصعوبات أثناء البحث سواء كانت متعلقة بالجانب النظري أو الجانب التطبيقي ويمكن حصر هذه الصعوبات فيما يلي :

- وجود قلة في المراجع والدراسات الأكاديمية المتعلقة بتوثيق القوائم المالية،
- صعوبة التفرقة بين المصطلحات في المراجع المعتمدة في الجانب النظري وهذا لاختلاف وجهات نظر الباحثين والكتاب وكذا بالتشريعات الوطنية ؛
- عدم تجاوب بعض أفراد العينة المدروسة أثناء القيام بدراسة الحالة عند توزيع الاستبيان.

عاشرا: هيكل البحث:

لأجل الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين و كل فصل يتكون من مبحثين:

– تطرقنا في الفصل الأول الإطار النظري للدراسة و الدراسات السابقة، ويتضمن مبحثين يتعلق المبحث الأول بالإطار النظري للدراسة (التعريف بالمتغيرين القوائم المالية والتدقيق الخارجي / محافظ الحسابات) أما عن المبحث الثاني فقد عالج الدراسات السابقة التي تناولت موضوع دراستنا مع ذكر أوجه التشابه والاختلاف.

– اما الفصل الثاني تناول دراسة ميدانية بولاية غرداية، من تعريف مجتمع وعينة الدراسة وأدواتها المستخدمة و تحليل النتائج المتوصل إليها من توزيع الاستبيان.

و في آخر الدراسة نجد الخاتمة التي تضمنت نتائج الدراسة المتوصل إليها و مجموعة من التوصيات، بالإضافة إلى أفاق الدراسة.

فهرس المحتويات

الإهداء.....**I**

الشكر والتقدير:.....**III**

ملخص البحث:.....**IV**

قائمة المحتويات:.....**VI**

قائمة الجداول:.....**VII**

قائمة الملاحق:.....**VIII**

قائمة الأشكال:.....**VIII**

المقدمة.....**أ–د**

الفصل الأول:الدراسات الأدبية ومتغيرات الدراسة.....**03**

المبحث الأول: الإطار القانوني لمراجعة الحسابات و القوائم المالية.....**03**

المطلب الأول : مفاهيم عن مهنة محافظ الحسابات.....**03**

الفرع الأول : تنظيم مهنة محافظ الحسابات..... 03

الفرع الثاني : حقوق و واجبات مسؤولية محافظ الحسابات..... 05

الفرع الثالث: تقرير وأتعاب محافظ الحسابات..... 10

المطلب الثاني: مفاهيم حول القوائم المالية.....**13**

الفرع الأول: تعريف القوائم المالية..... 13

الفرع الثاني: عرض القوائم المالية..... 14

الفرع الثالث: مستخدمي القوائم المالية و أهدافها..... 18

المطلب الثالث :محافظ الحسابات ومصداقية القوائم المالية.....**20**

الفرع الأول : المعايير المتعلقة بإعداد القوائم المالية..... 20

الفرع الثاني : دور محافظ الحسابات في توفير المصداقية للقوائم المالية..... 25

الفرع الثالث : علاقات محافظ الحسابات في مراجعة القوائم المالية..... 26

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.....**28**

المطلب الأول: الدراسات الوطنية.....**28**

المطلب الثاني : الدراسات الأجنبية.....**33**

المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.....**36**

خلاصة الفصل..... 37
الفصل الثاني: دراسة ميدانية لعينة من محافظي الحسابات لولاية غرداية..... 39
المبحث الأول: الطريقة والأدوات..... 40
المطلب الأول: منهج ومجتمع الدراسة..... 40
المطلب الثاني: أدوات الدراسة..... 40
المطلب الثالث: الأساليب الإحصائية المستخدمة وصدق ثبات أداة الدراسة..... 41
المبحث الثاني: تحليل محاور الدراسة..... 44
المطلب الأول: خصائص عينة الدراسة..... 44
المطلب الثاني: تحليل محاور الدراسة واختبار الفرضيات..... 47
المطلب الثالث: اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج..... 54
خلاصة الفصل:..... 56
خاتمة..... 58

قائمة الجداول

الجدول رقم (1-1) : دراسة فاطمة الزهراء قيطوبي..... 27
الجدول رقم (1-2) : دراسة عمارة أمين ، بوترعة علاء الدين..... 28
الجدول رقم (1-3) : دراسة ابراهيم منانة..... 30
الجدول رقم (1-4) : دراسة فرحات فاطمة الزهراء..... 31
جدول رقم (1-5) : دراسة جمال منصر..... 32
الجدول رقم (1-6) : دراسة عمر محمد سعيد أبو ركبة..... 33
الجدول رقم (1-7) : دراسة عمر يوسف عبد الله الحياري..... 34
الجدول رقم (1-8) : دراسة علي ميري حسن..... 35
الجدول رقم (2-1) إحصائية استمارات الاستبيان..... 41
الجدول رقم (2-2) مقياس ليكارث الخماسي..... 42
الجدول رقم (2-3) يبين معامل ألفا كرونباخ للاستبيان للمحور الأول..... 43
الجدول رقم (2-4) يبين معامل ألفا كرونباخ للاستبيان للمحور الثاني..... 43
الجدول رقم (2-5) يبين معامل ألفا كرونباخ للاستبيان للمحور الكلي..... 43
الجدول رقم (2-6): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس..... 44

الجدول رقم (2-7): توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر.....45
الجدول رقم (2-8): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي.....45
الجدول رقم (2-9): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة الحالية.....46
الجدول رقم (2-10): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الأقدمية.....47
الجدول رقم (2-11) يمثل معايير تحديد الاتجاه.....48
الجدول رقم (2-12): تقييم مستوى عمل محافظ الحسابات.....48
الجدول رقم (2-13): تقييم مستوى موثوقية القوائم المالية.....50
الجدول رقم (2-14): عرض نتائج المقابلة.....52
الجدول رقم (2-15): دراسة العلاقة الارتباطية بين متغيرات الدراسة.....54
الجدول رقم(2-16): اختبار الفرضية الأولى.....55
الجدول رقم (2-17): اختبار الفرضية الثانية.....55

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01) :statique de fiabilité.....IX
الملحق رقم (02) :statique.....IX
الملحق رقم (03) :مخرجات الجنس والعمر والمؤهل العلمي والوظيفة الحالية والاقدمية.....X
الملحق رقم (04) :statique des questions..... XII
الملحق رقم (05) :statique des questions..... XII
الملحق رقم (06) :Corrélations.....XIII
الملحق رقم (07) :Test sur échantillon unique.....XIII
الملحق رقم (08) :الاستبيان..... XIV

قائمة الأشكال

الشكل رقم(1-1): مسؤوليات محافظ الحسابات في الجزائر.....08

تمهيد:

يعتبر دور محافظ الحسابات في إبداء رأيه حول مصداقية القوائم المالية الموضوع الأكثر اهتماما من طرف مستخدمي هته القوائم خاصة الملاك و المساهمين في المشروع، لان هذه القوائم تمدهم بمعلومات مالية و محاسبية يستخدموها في اتخاذ قراراتهم الإدارية فالحصول على معلومات مالية صادقة و صحيحة يقوم بتأكيدها محافظ الحسابات و الخبراء المحاسبون باعتبارهم مؤهلين علميا و عمليا لفحص القوائم المالية الختامية للمؤسسة مع تطور مفهوم المراجعة و المعايير الخاصة بتا، و ظهور حالات الغش والأخطاء والتلاعبات كل هذا أدى إلى إبراز دور وكفاءة ومسؤولية محافظ الحسابات في التعرف على مواطن الأخطاء و الغش و تقرير المخاطر المحتملة و نتيجة لذلك فان مهنة المحاسبة تواجه ضغوطات من مستخدمي القوائم المالية للتأكيد على الحد من وجود حالات تلاعب و غش فإنهم يتوقعون أن يعمل محافظ الحسابات عن اكتشافها و يقوم بالإبلاغ عنها ، و سنتناول خلال هد الفصل المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار ألمفاهيمي لمراجعة الحسابات والقوائم المالية

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار القانوني لمراجعة الحسابات والقوائم المالية.

تعرف مهنة محافظ الحسابات بعض المميزات خصصها لدى المشرع الجزائري في مجالات عديدة من أجل تنظيم المهنة وفرض رقابة عليها سنعرض أهمها في المطالب التالية:

المطلب الأول : مفاهيم عن مهنة محافظ الحسابات.

إن الاستعانة بمراجع خارجي يعد ضرورة بغض النظر عن شكل المنشأة القانوني ، حيث ينص على هذا في عقود تأسيس شركات المساهمة وشركات الأشخاص ، أما الشركات الفردية على الرغم من أنها غير ملزمة بهذا إلا أنها تجد نفسها مجبرة بضرورة الاستعانة بخدمات المراجع القانوني كأن تلزمها بعض الجهات الرسمية بذلك أو أي جهة أخرى كالمصارف في حالة تقدمها للاقتراض منها ، ويتم تعيين المراجع في الشركات الفردية بوساطة صاحب المشروع أما في شركات الأشخاص فأمر تعيينه يكون باتفاق الشركاء ، أو يكون بواسطة الجمعية العامة للمساهمين وأحيانا تفوض الجمعية العامة مجلس الإدارة أو الإدارة العليا للشركة بتعيين المراجع ، ولكن يجب أن يتم هذا التفويض في أضيق الحدود وذلك حفاظا على استقلالية وحياد المراجع لأن عمله هو إبداء الرأي حول القوائم المالية المعدة من قبل الإدارة[1].

الفرع الأول :تنظيم مهنة محافظ الحسابات.

أولا : تعيين محافظ الحسابات:

إجمالا فإن تعيين محافظ الحسابات يتم تحت الأشكال التالية:[2]

1. التعيين في النظام الأساسي (عن طريق الجمعية العامة التأسيسية) :

يتم تعيين محافظ الحسابات عند تأسيس الشركة وذلك حسب المادة 26 من القانون 10 - 01 المؤرخ بتاريخ 29 جوان 2010 تعين الجمعية العامة أو الجهاز المكيف بالمداولات بعد موافقتها كتابيا ، وعلى أساس دفتر الشروط ، محافظ الحسابات من بين المهنيين المعتمدين والمسجلين في جدول الغرفة الوطنية وذلك عند تحرير الحصص العينية كلها وتحرير على الأقل % 25 بالنسبة للحصص النقدية (الأسهم) ، هذا ما يمسح بتكوين الجمعية العامة التأسيسية وفي محضرها الأول يتم تعيين المديرين الأولين وتعيين محافظ أو محافظي الحسابات.

2. التعيين عن طريق المساهمين:

يعين محافظ الحسابات عن طريق الجمعية العامة العادية للمساهمين وذلك لمدة ثلاث سنوات ، يختاروا من بين المهنيين المسجلين على جدول المصف الوطني وذلك حسب ما جاءت به المادة 715 مكرر (4) من القانون التجاري المعدل.

1- زاهرة توفيق سواد ، مراجعة الحسابات والتدقيق ، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن،2009، ص135.

2-آمال بن يخلف، المراجعة الخارجية في الجزائر ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير / غير منشورة ، جامعة الجزائر ،2012 ، ص68.

3. التعيين عن طريق المحكمة:

التعيين عن طريق المحكمة نصت عليه المادة 715 مكرر " وإذا لم يتم تعيين الجمعية العامة لمندوبي الحسابات ، أو في حالة وجود مانع أو رفض واحد أو أكثر من مندوبي الحسابات المعينين ، يتم اللجوء إلى تعيينهم أو استبدالهم بموجب أمر من رئيس المحكمة التابعة لمقر الشركة بناء على طلب من مجلس الإدارة أو مجلس المديرين." والمادة 715 مكرر8: « يجوز لمساهم أو عدة مساهمين يمثلون على الأقل عشر تنص على ما يلي (10/1) رأس المال الشركة في الشركات التي تلجأ علنية للادخار ، أن يطلبوا من العدالة ، وبناءا على سبب مبرر، رفض مندوب أو .مندوبي الحسابات الذي تعينه الجمعية العامة»

4. مدة العهدة:

حدد المشرع الجزائري مدة العهدة في المادة 27 من القانون 01 – 10 المؤرخ بتاريخ 29 جوان 2010 والتي تنص على ما يلي:

- تحدد عهدة محافظ الحسابات بثلاث (03) سنوات قابلة للتجديد مرة وحدة.
- لا يمكن تعيين محافظ الحسابات بعد عهدتين متتاليتين إلا بعد مضي ثلاث (03) سنوات.
- في حالة عدم المصادقة على حسابات الشركة أو الهيئة المراقبة خلال سنتين(02) متتاليتين ، يتعين على محافظ الحسابات إعلام وكيل الجمهورية بذلك ، وفي هذه الحالة لا يجري تجديد عهدة محافظ الحسابات [1]

ثانيا: موانع تعيين محافظ الحسابات

إن ضرورة الاستقلالية والحياد التي يتوجب توفرها في محافظ الحسابات ، أوجبت وضع ضوابط قانونية لحماية ممارسي هذه المهنة وضمان مصداقية عملهم ، وهذا فقط جاء في أحكام المادة 175 مكرر من القانون التجاري عدم إمكان تعيين مراجع الحسابات بالنسبة للأشخاص الذين يكونون في الوضعيات التالية:[2]

* الأقرباء والأصهار حتى الدرجة الرابعة، بما في ذلك القائمون بالإدارة وأعضاء مجلس المديرين ومجلس مراقبة الشركة.

* القائمون بالإدارة وأعضاء مجلس المديرين أو مجلس المراقبة للشركات التي تملك عشر (1 / 10) رأس مال الشركة أو إذا كانت هذه الشركة نفسها تملك عشر (1 / 10) رأسمال هذه الشركة.

* أزواج الأشخاص الذين تحصلوا بحكم نشاط دائم غير نشاط مندوب الحسابات أجرا أو مرتبا، إما من القائمين بالإدارة أو أعضاء مجلس المديرين أو من مجلس المراقبة.

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 42، الصادرة بتاريخ 11 يوليو2010 ، ص 11-01 .

2-آمال بن يخلف، مرجع سابق، ص117 .

* الأشخاص الذين كانوا قائمين بالإدارة أو أعضاء في مجلس الرقابة أو مجلس المديرين في أجل خمس(05) سنوات ابتداء من تاريخ إنهاء وظائفهم.

لنفس الأهداف، المادة 65 من القانون 01 – 10 حددت حالات التنافي العام التي يمنع فيها ممارسة مندوبية الحسابات وهي[1] :

* القيام مهنيا بمراقبة حسابات الشركات التي يمتلك فيها مساهمات بصفة مباشرة أو غير مباشرة.
* القيام بأعمال تسيير سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة بالمساهمة أو الإنابة عن المسيرين.
* قبول مهام التنظيم في محاسبة المؤسسة أو مهمة الهيئة المراقبة أو الإشراف عليها.
* ممارسة وظيفة مستشار جبائي أو مهمة الهيئة المراقبة أو الإشراف عليها.
* شغل منصب مأجور في الشركة أو الهيئة التي راقبها بعد أقل من ثلاث (3) سنوات من انتهاء عهدته.

الفرع الثاني : حقوق و واجبات مسؤولية محافظ الحسابات.

أولا : حقوق محافظ الحسابات.

وتتمثل فيما يلي[2] :

* يمكن لمحافظي الحسابات في كل وقت أن يطلعوا على السجلات أو الموازنات والمراسلات والمحاضر وبصفة عامة على كل الوثائق.
* يمكنهم أن يطلبوا من القائمين بالإدارة والأعوان في الشركة كل التوضيحات والمعلومات وأن يقوموا بكل التفتيشات التي يرونها لازمة.
* يمكن لمحافظي الحسابات أن يطلبوا من القائمين بالإدارة معلومات تتعلق بمؤسسات توجد معها علاقة مساهمة.
* يقدم القائمون بالإدارة في الشركات في كل سداسي على الأقل لمحافظ الحسابات جدولا للمحاسبة معد حسب مخطط الموازنة والوثائق الحسابية ينص عليها القانون.
* يعلم محافظ الحسابات في حالة عرقلة ممارسة مهنة كتابة الأجهزة الإدارية قصد تطبيق أحكام القانون التجاري.
* يحدد محافظ الحسابات بكل حرية كيفيات ومدى مهنته في الرقابة مع مراعاة الإلتزام بمقاييس التفتيش والواجبات المهنية.
* يستدعى محافظ الحسابات إلى اجتماع مجلس الإدارة أو المراقبة الذي يضبط حسابات النتائج وموازنة السنة المنصرمة 45 يوما على الأكثر قبل انعقاده.

1 – آمال بن يخلف ، مرجع سابق ، ص117 .

2 - site : www.startimes.com Consulté le: 20/04/2015,09:38.

* يمكن تعيين محافظي الحسابات بصفة محافظين للحصص طبقا للأحكام القانونية المعمول بها.
* يمكن لمحافظي الحسابات أثناء ممارسة مهامهم على الحسابات وتحت مسؤوليتهم أن يستعينوا بكل خبير مهني آخر.
* يحضر محافظو الحسابات الجمعيات العامة عندما تنعقد للمداولة على أساس تقرير أعده هؤلاء المحافظون ولهم الحق في تناول الكلمة في الجمعية ارتباط بتأدية مهمتهم.
* تحدد الجمعة العامة للمساهمين بالاتفاق مع محافظ أتعابه طبقا للسعر الذي تحدده السلطات العمومية المتخصصة بمساعدة المنظمة الوطنية في إطار التشريع المعمول به ، و لا يمكن أن يتلقى محافظ الحسابات إميتاز تحت أي شكل كان.
* يعد محافظو الحسابات مسؤولين باتجاه الشركة أو الهيئة عن الأخطاء التي يرتكبونها أثناء تأدية مهامه سواء اتجاه الشركة أو الهيئة أو اتجاه الغير عن الأضرار الناجمة عن مخالفة أحكام هذا القانون ولا يتدبرون من مسؤوليتهم فيما يخص المخالفات التي لم يشركوا فيها إلا إذا برهنوا على أنهم قاموا بالمتطلبات العادية لمهمتهم وأنهم أعلنوا هذه المخالفات في مجلس الإدارة وأن لم تتم معالجة ذلك بصفة ملائمة في الجمعية الهامة أقرب انعقاد بعد إعلامهم بذلك.
* يمكن لمحافظ الحسابات أن يستقيل دون التخلص من التزاماته القانونية ويجب عليه أن يحترم إشعار مسبقا مدته 3 أشهر ويقدم تقريرا عن المراقبات والإثباتات الحاصلة ولا يمكن أن يكون سبب الإستقالة التخلص من التزاماته القانونية.

ثانيا :واجبات محافظ الحسابات.

تتمثل فيما يجب أن يقوم به من أعمال مختلفة لإنجاز برنامج يدققه على أكمل وجه وبشكل موضوعي وفعال ومن أهم هذه الواجبات ما يلي[1] :

- يجب عليه أن يقوم بالتدقيق لحسابات الشركة ودفاترها بما تحتويه من قيود يومية وحسابات الأستاذ بغرض التحقق من صحتها وسلامتها وكشف أي أخطاء والعمل على تصحيحها بالتعاون مع محاسبي الشركة.
- يجب على مدقق الحسابات التحقق من القيم المسجلة لعناصر الأصول والالتزامات المختلفة بأي طريقة من طرق التحقق التي يراها مناسبة بالنسبة لكل عنصر من هذه العناصر.
- يجب على مدقق الحسابات أن يتأكد من مدى قوة نظام الرقابة الداخلية بتقييمه حتى يستطيع اختيار عينات مدقق الحسابات ملائمة وسليمة لمعظم عمليات الشركة.
- يجب على مدقق الحسابات أن يقدم التوصيات والإقتراحات الملائمة كما يلي:
- معالجة وتصحيح الأخطاء التي اكتشفها.

1- سامي محمد الوقاد، لؤي محمد الوديان ، تدقيق الحسابات 1 ، الطبعة الأولى ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ص 109- 106.

- عدم الوقوع في الأخطاء مستقبلا ما أمكن ذلك.
- حسن سير العمل في الأقسام وإدارات الشركة.
- يجب على مدقق الحسابات التأكيد إلى جانب التدقيق.
- يجب على مدقق الحسابات أثناء قيامه بمهمته التحقق من أن الشركة تلتزم بتطبيق القواعد المحاسبية المتعارف عليها

ومن أمثلة القواعد ما يلي:

* تسجيل الأصول الثابتة في الدفاتر بتكلفتها التاريخية.
* اكتشاف إهتلاك لهذه الأصول القابلة للإهتلاك وفقا لطرق المعادلات المعمول بها في الشركة في السنوات السابقة دون تغيير إلا بأسلوب معين يقتنع مدقق الحسابات بها وفقا لما جرى عليه العرف المحاسبي بالنسبة للشركات والأنشطة المماثلة.
* إثبات طرق التقييم المخزون السلعي مثل طريقة التقييم وفقا لسعر السوق.
* إتباع مبدأ الحيطة والحذر عن طريق تكوين بعض المخصصات الملائمة لتطبيق هذا المبدأ مثل مخصص الديون المشكوك فيها وأساس تكوينه ومدى ملائمة معدله لرصيد المدينون في الشركة.
* عدم المبالغة في تكوين المخصصات بصفة عامة والتي يتم تحميلها على حساب الدخل حتى لا يترتب عليه عند زيادتها عن اللازم تخفيض الأرباح وبالتالي:
* تخفيض نصيب المساهمين من الأرباح التي يتقرر توزيعها.
* التهرب من الضرائب عن طريق تخفيضها أنها سوف تحتسب على أرباح ضئيلة غير حقيقية.
* عدم إظهار المركز المالي الحقيقي للشركة.
* القيام بعمل التسويات الفردية اللازمة لعناصر الإيرادات والمصر وفات وفقا للقواعد المتعارف عليها.
* يجب على مدقق الحسابات فحص عناصر قائمة المركز المالي للتحقيق من أنها تعبر تعبيرا صحيحا عن القيم الحقيقية لعناصر الأصول والإلتزامات.
* يجب على مدقق الحسابات أن يحضر هو أو أحد مساعديه إجتماع الجمعية العامة للمساهمين في الشركة لمناقشة تقريره ، بحيث يكون تقرير شامل على جميع البيانات الهامة واللازمة التي تعبر عن:
* ما إذا كان مدقق الحسابات قد حصل على كل البيانات والمعلومات والسجلات والدفاتر لإنجاز عمله.
* ما إذا كانت الحسابات والدفاتر والسجلات سليمة ومنتظمة.
* ما إذا كانت الحسابات الختامية والميزانية تتفق مع البيانات المسجلة في الحسابات التقارير.
* ما إذا كان الجرد والتسويات الجردية التي قامت بها الشركة قد روعي فيها القواعد المتعارف عليها.
* ما إذا كانت وقعت مخالفات معينة لأحكام بعض النظم والقوانين واللوائح التي تحكم طبيعة نشاط الشركة.

ثالثا: مسؤولية محافظ الحسابات.

إن كل من المسؤولية الجزائية والانضباطية تهدف إلى معاقبة محافظ الحسابات لتصرف الخاطئ لكن المسؤولية المدنية تهدف إلى تعويض الضرر المتسبب فيه بالنسبة للغير ، وعندما يتحمل محافظ الحسابات أحد المسؤوليات لا يعني أنه تقع على عاتقه باقي المسؤوليات الأخرى.

الشكل رقم 1-1 : مسؤوليات محافظ الحسابات في الجزائر

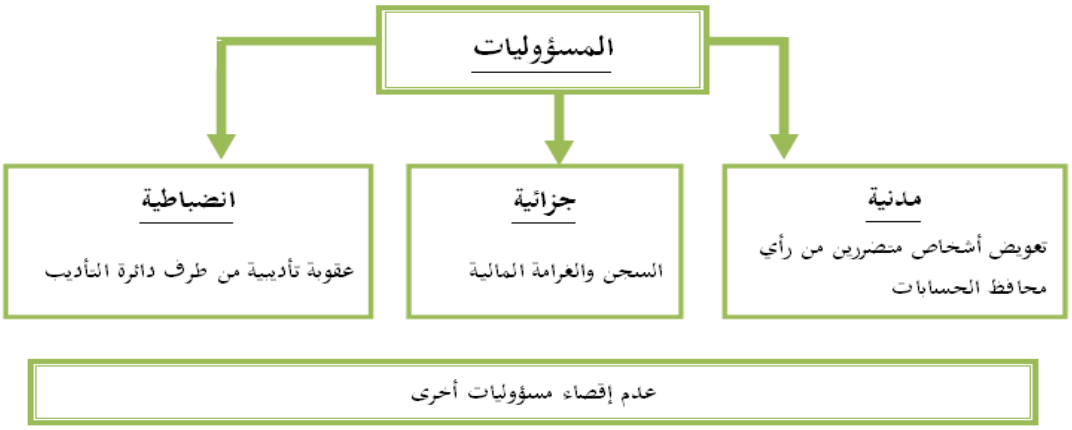

المصدر: شرقي عمر .مداخلة حول مهنة محافظ الحسابات بين المهام والمسؤوليات في ضوء المستجدات العالمية المعاصرة ، ، الملتقى الوطني الثامن لتدقيق في الجزائر، جامعة سكيكدة يومي 11و12 اكتوبر 2010.

1- المسؤولية المدنية:

لقد أقر المشرع الجزائري بالمسؤولية المدنية لمحافظي الحسابات في المادة 45 من القانون المنظم للمهنة" يعد محافظو الحسابات مسؤولين اتجاه الشركة أو الهيئة عن الأخطاء التي يرتكبونها أثناء تأدية مهامهم ، ويتحملون بالتضامن من سواء اتجاه الشركة كما أكد الغير من الأضرار الناجمة عن مخالفة أحكام القانون ."

كما أكد على ذلك نص المادة 715 مكرر 14 فقرة 01 من القانون التجاري " : مندوبو الحسابات مسئولون سواء إزاء الشركة أو إزاء الغير من الأضرار الناجمة عن الأخطاء واللامبالاة التي يكونون قد ارتكبوها في ممارسة وظائفهم.

يجد أنه نتيجة للنقل الوفي لنص المادة 234 من القانون 537/66 المنظم في فرنسا ، إذ أن هذا القانون جاء ينظم أساس المسؤولية المدنية لمحافظي الحسابات ، فبعد أن كانت المسؤولية المدنية تقام على أساس أحكام الوكالة في ظل القانون القديم تغير الأساس باعتبار العلاقة التي تربط محافظ الحسابات والشركة ليست علاقة تعاقدية وإنما هي علاقة قانونية.

ولقيام المسؤولية المدنية ينبغي توفر الشروط القانونية والتي منها توافر خطأ محافظي الحسابات ، إلا أننا لا نجد تعريف الخطأ لا في القانون المدني باعتبار الشريعة العامة ولا في القانون المنظم للمهنة ، غير أنه قام الفقهاء الفرنسيين ببعض المحاولات من أجل التعريف بخطأ محافظي الحسابات ، فقد عرف أنه انحراف محافظ الحسابات عن السلوك الفني المألوف ، وسواء تعلق بخطئه الشخصي أو خطأ العاملين تحت إشرافه فيكون محافظ الحسابات مسؤولا مدنيا عن هاته الأفعال متى تسببت في أضرار واستطاع طالب التعويض أن يثبت وجود علاقة سببية بين الفعل والضرر الناتج عنه غير أنه يمكن لمحافظ الحسابات أن يدفع المسؤولية عند نفيه بإثباته عدم وجود خطأ أو إثباته أن الضرر كان نتيجة أسباب خارجة عن نطاق إرادته.

أما عن الجهة القضائية المختصة بدعوى المسؤولية المدنية ، فلا نجد حكم خاص أو في القانون المنظم للمهنة وأمام ذلك ترفع الدعوى ضد محافظ الحسابات أمام الجهة القضائية التي تقع محل إقامته في دائرة اختصاصها [1].

2- المسؤولية الجزائية:

وحسب المادة 73 من القانون 10-01 يعاقب كل من يمارس مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد بطريقة غير شرعية بغرامة 500000 دج إلى 2000000 دج[2] .

ويعاقب مرتكب هذه المخالفة بالحبس يتراوح مدته من ستة (6) أشهر إلى سنة واحدة وبضعف الغرامة.

وحسب المادة 825 يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين وبغرامة من 20000 إلى 500000دج أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط : مندوبو الحسابات الذين وافقوا عمدا على البيانات غير صحيحة التي وردت في التقارير المقدمة للجمعية العامة وحسب المادة 829 من نفس القانون يعاقب بالحبس من شهرين إلى ستة أشهر وبغرامة 20000 دج إلى 200000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، كل شخص يقبل عمدا أو يمارس أو يحتفظ بوظائف مندوبي الحسابات بالرغم من عدم الملائمات القانونية.

وحسب المادة 830 يعاقب بالسجن من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة من 20000 دج إلى 500000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط ، كل مندوب الحسابات يتعمد أن لا يكشف عن الوقائع الإجرامية إلى وكيل الدولة[3] .

وتطبق أحكام قانون العقوبات المتعلقة بإفشاء السر المهني.

1- طيطوس فتحي ، محافظ الحسابات في الجزائر ، مجلة دفاتر السياسة والقانون ، العدد التاسع ، جوان 2013 ، ص 45 ، ص44.

2- .المادة 73 من القانون التجاري الجزائري10-01. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد74 ،الصادرة بتاريخ 25نوفمبر2010م.

3- المادة 830 ، 829 ، 825 ، من القانون التجاري الجزائري. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد74 ،الصادرة بتاريخ 13ماي2011م.

3- المسؤولية الانضباطية:

إن الدور المهم الملقى على عاتق المدقق الخارجي جعله يمثل ضمير المجتمع والحارس الواقعي من الرشوة أو الفساد أو إساءة الاستعمال ، وبالتالي فإن سكوته عن مخالفات أو سرقات أو عدم الإشارة إليها في تقريره أو موافقة على توزيع أرباح وهمية تلبية لأغراض الإدارة ، فالمراجع قام بإخلال بواجباته لمهنة مما يؤدي إلى إحالته لجنة تابعة لجمعية المحاسبين ، وتعرضه إلى فقدان المركز الأدبي الذي يتمتع به هذا المراجع بالإضافة إلى شعور المجتمع بخيبة أمل نتيجة تحول من يفترض به أنه أداة رقابة وحماية إلى أداة من أدوات الاختلاس والتلاعب ولهذا التصرف آثار سلبية حالية ومستقبلية على الإقتصاد نتيجة لغياب الجانب الأخلاقي الذي يحمي مهنة تلاقي الحسابات ومثل هذه التصرفات تحط من شرف المهنة وتكون هذه العقوبات كما يلي[1] :

-التنبيه.

-الإنذار.

-الوقف عن العمل لمدة زمنية محدد.

- شطب اسمه نهائيا من جدول المحاسبين القانونيين.

ومن الأمور التي تعاقب عليه أدبيا:

- أن يعمل على تحديد أتعابه بشكل يؤثر على أتعاب زملائه.
- أن يبدي رأي مخالف لما تتضمنه الدفاتر والسجلات.
- وضع اسمه على التقرير الخاص بقوائم مالية لم يقم بمراجعته.
- إفشاء المعلومات والأسرار التي اطلع عليها.
- أن يقوم بأعمال تتعارض مع وضعه كمراجع قانوني.

الفرع الثالث: تقرير وأتعاب محافظ الحسابات.

أولا : تقرير محافظ الحسابات.

إن الهدف الرئيسي للمراجعة الخارجية هو فحص البيانات المحاسبية للشركة وغيرها من الأدلة بما يتيح للمراجعة إبداء رأيه عن ملائمتها ، وبالتالي تحديد مدى نجاح الإدارة في تمثيلها للأملاك ، أو مدى نصوص الإدارة بالوكالة الممنوحة لها نيابة عن ملاك المشروع.

ويعبر المراجع عن رأيه المهني في تقرير المراجعة ، ويعتبر هذا التقرير بمثابة الدليل على قيام المراجع بالعمل ، ولهذا ينبغي أن يحدد فيه بوضوح وصراحة نطاق الفحص الذي قام به ، وما يراه بالنسبة لصدق القوائم المالية. تعتمد قيمة تقرير المراجع على مدى إتباع المراجع لمعايير المراجعة المقبولة قبولا عاما.

1-: http://www.dorar- aliraq.net /threads / 11639. Consulté le 19/06/2018

التشريعات الحالية والمعمول بها تلزم محافظي الحسابات في أغلب الحالات تقديم نتائج أعمالهم في تقرير ناجح ومقبول، وذلك حسب المهمة الموكلة إليه سواء تقرير عام أو تقرير خاص (مهمة خاصة) .

وما ينبغي الإشارة إليه أن محافظ الحسابات ملزم بإصدار إحدى التصريحات التالية:

- الرأي بدون تحفظ (رأي نظيف) .
- الرأي بتحفظ.
- الامتناع عن إبداء الرأي.

وسنتناول في هذا المطلب كل الجوانب المتعلقة بتقرير محافظ الحسابات على النحول التالي:

1. عناصر تقرير محافظ الحسابات.

يحتوي تقرير محافظ الحسابات عادة على العناصر التالية: [1]

أ. **عنوان التقرير** :(**Titre**) حيث يجب أن يتضمن تقرير المراجع عنوانا يميزه بأنه تقرير مراجع حسابات مستقل.

ب. **الجهة الموجه لها التقرير** : (**Adressée**) يجب أن يوضح التقرير الجهة التي سيتم مخاطبتها في التقرير ، وهو عادة ما يوجه إلى الشركة ، أو مساهميها ، أو مجلس الإدارة ، ولقد جرت العادة على أن يوجه التقرير إلى المساهمين ، وذلك على أساس أنه قد تم تعيين المراجع بواسطتهم من خلال الجمعية العامة للشركة.

ت. **فقرة تمهيدية** : (**Intorroductory paragraphe**) وتهتم هذه الفقرة بتحديد القوائم المالية التي يغطيها تقرير المراجعة ، والتمييز بصورة واضحة بين مسؤولية الإدارة عن إعداد القوائم المالية ومسؤولية مراجع الحسابات عن مراجعة هذه القوائم وإبداء رأي مهني فيها.

فمسؤولية الإدارة هنا تعتبر مسؤولية مباشرة ، بينما مسؤولية المراجع تعتبر مسؤولية غير مباشرة فيما يتعلق ببذل العناية الملائمة عند القيام بأعمال المراجعة وإبداء الرأي في القوائم المالية.

ث. **فقرة النطاق** :(**Scope paragraphe**) وهي تصف عبارات عامة ومركزة لما قام به المراجع ودون ذكر أي تفصيلات وبالتحديد تبين هذه الفقرة ما إذا كانت عملية المراجعة قد أنجزت وفقا لمبادئ المراجعة المقبولة قبولا عاما ، وتبين أيضا أن هذه المعايير تتطلب تخطيط المراجعة للوصول إلى تأكيد معقول بخلو القوائم المالية من أي تحريف جوهري ، وفي حالة قيود جوهرية على نطاق الفحص فإنه يجب الإشارة إليها في هذه الفقرة ، وذلك أن يتم توضيحها بصورة أكبر في فقرة وسيطة بتقرير، المراجعة تقع بين فقرة النطاق وفقرة الرأي.

1- عبد الفتاح الصحن ، ومحمود ناجي ، درويش ، أصول المراجعة ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، الإسكندرية ،مصر ، 2000 ص496 -495.

ج. **فقرة الرأي** :(**Opinion paragraphe**) في هذه الفقرة ينقل المراجع لمن يهمهم الأمر استنتاجاته في القوائم المالية التي قام بفحصها، والتي تقوم على أساس من أدلة المراجعة التي جمعها.

ح. **الفقرة التوضيحية** :(**Explamatory paragraphe**) وهي فقرة يقوم المراجع بإضافتها للتقرير بحسب الظروف ، وذلك لتوضيح بعض الجوانب المرتبطة بهذه الظروف ، وإذا ما استخدم المراجع هذه الفقرة لتوضيح السبب وراء تنبيه لرأي متحفظ أو معاكس ، فإن هذه الفقرة تضاف بعد فقرة النطاق ، أما في حالة الإمتناع عن إبداء الرأي فإن هذه الفقرة تضاف بعد الفقرة التمهيدية ، أما إذا كانت الظروف التي يتم توضحيها لا تؤثر على إبداء المراجع لرأي نظيف فإن الفقرة التوضيحية تأتي بعد فقرة الرأي ، وذلك كما في الحالات التالية:

a) إشارة المراجع إلى مقدرة المشروع على الاستمرار.

b) وجود قيود على المبادئ ، أو عدم إتساق في تطبيقها يوافق عليه المراجع.

c) التركيز على عمليات أو علاقات تم الإفصاح عنها وذلك لتوجيه نظر واهتمام قارئ التقرير نحوها نظرا لأهميتها.

خ. **توقيع المراجع** : (**Signature**) يجب أن يوقع التقرير من قبل المراجع ، وذلك حتى يمكن التأكيد على قبول المراجع لمسؤولياته.

د. .**تاريخ التوقيع** : (**Date**) يجب تأريخ التقرير بذلك التاريخ الذي أكمل فيه مراجع الحسابات إجراءات الفحص الميداني ، ويعتبر التاريخ مهما لأنه يمثل حدود الزمن على مسؤولية المراجع عن الأحداث التي تقع بعد إنتهاء الميزانية العمومية.

المطلب الثاني: مفاهيم حول القوائم المالية

سوف نتطرق في هذا المطلب الى تعريف القوائم المالية وإبراز الخصائص النوعية لها

الفرع الأول: تعريف القوائم المالية

هناك عدة تعاريف وردت بخصوص القوائم المالية منها ما يلي:

– عرفت القوائم المالية بأنها "عبارة عن سجلات رسمية للأنشطة المالية لشركة معينة، هذه القوائم تعطي ملخص عن الوضع المالي وربحية هذه الشركة على المدى القصير والمدى البعيد". [1]

" – تعتبر القوائم المالية الناتج النهائي للمحاسبة حيث يتم في النهاية تلخيص جميع البيانات التي يتم تسجيلها في الدفاتر والتي تظهر على شكل مجموعة من التقارير، والتقارير ليست هدفا في حد ذاتها وإنما وسيلة للحصول على المعلومات والنتائج للاستفادة بها في اخذ القرارات والحكم على النتائج عمليات المؤسسة وتقييم مركزها المالي" [2]

– ومما سبق يمكن تعريف القوائم المالية على أنها المنتج النهائي للنظام المحاسبي الذي تمت تغذيته بالبيانات التي تم تصنيفها و تقييمها و تسجيلها لتعطي صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة، حتى تمكن مستخدميها من اتخاذ القرارات.

– كما تتضمن القوائم المالية الخاصة بالكيانات عدا الكيانات الصغيرة: الميزانية، حساب النتائج،جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة، ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج[3].

الخصائص النوعية للقوائم المالية:

الخصائص النوعية هي الصفات التي تجعل المعلومات التي تظهر بالقوائم المالية مفيدة لمستخدميها. وتتمثل الخصائص النوعية الأساسية للقوائم المالية في الخصائص التالية:

– **القابلية للفهم**: تكون المعلومة قابلة للفهم لما تكون مفهومة من طرف المستخدمين لها بكل سهولة شرط توافر معارف قاعدية عندهم في مجال التسيير والاقتصاد والمحاسبة وتكون لهم الرغبة في دراسة القوائم المالية[4].

[1] www.wikipedia.org, consulte le: 22/07/2018.

[2] بوتين محمد، المحاسبة العامة للمؤسسة، الديوان المطبوعات الجامعية، ط 5 ،الجزائر، 2005،ص8.

[3] القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد74 ،الصادرة بتاريخ 25نوفمبر2007م.

[4] [4] Tazdait Ali, maitrise du système comptable financier, 1er édition, Edition ACG, algerie, 2009, p24.

- **الملائمة:** تمتاز المعلومات بالملائمة لما يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم على تقييم أحداث ماضية، حالية أو مستقبلية، أو بتأكيد أو تصحيح تقييماتهم الماضية[1].
- **المصداقية:** تكون المعلومة تمتاز بالمصداقية لما تكون خالية من الأخطاء و التحريفات الجوهرية بحيث يمكن إن يعتمد عليها المستخدمون[2].

ولتحقق المصداقية يجب أن يتحقق ما يلي:

الصورة الصادقة: بحيث يجب على القوائم المالية إن تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة[3].

أسبقية الواقع الاقتصادي على القانوني: يجب إن تسجل العمليات في المحاسبة وتعرض في القوائم المالية طبقا لطبيعتهم المالية والاقتصادية، دون اعتبار للمظهر القانوني لها فقط.

الحياد: أي يجب إن تعد القوائم المالية بكل موضوعية، دون انحياز لطرف معين[4].

الحيطة و الحذر: هي الأخذ في الحسبان درجة من الحذر في ما يخص الحكم على التقديرات في حالات عدم التأكد، لغرض تفادي التقييم الزائد للأصول أو النواتج، وتفادي التقييم المنخفض للخصوم أو الأعباء.

القابلية للمقارنة: يجب أن يتمكن المستخدمين من إجراء مقارنة القوائم المالية للمشروع على مرور الزمن و بإمكانهم مقارنة القوائم المالية للمشاريع المختلفة من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء والتغيرات في المركز المالي، ومن هنا فإن عملية قياس وعرض الأثر المالي للعمليات المالية المتشابهة والأحداث الأخرى يجب أن تتم على أساس ثابت ضمن المنشأة وعبر الزمن لذلك المشروع وبطريقة متماثلة في المشاريع[5].

الفرع الثاني: عرض القوائم المالية

قبل التطرق الى عناصر القوائم المالية يستحسن الإشارة أولا الى المعلومات التي يجب إن تظهر في القوائم المالية، حسب النظام المحاسبي المالي يتم تبيان المعلومات الآتية بطريقة دقيقة كالآتي[6]:

-تسمية الشركة، الاسم التجاري، رقم السجل التجاري للكيان المقدم للقوائم المالية.

-طبيعة القوائم المالية (حسابات فردية أو حسابات مدمجة أو حسابات مركبة)

---

[1] Maillet Catherine, LE MANH Anne, Normes internationales IAS/IFRS, Editions BERTI, Algerie, 2007, p23.

[2] Idem

[3] [3] Tazdait Ali, op.cit, p22

[4] لعشيشي جمال، محاسبة المؤسسة والجباية، دار الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2010 ،ص13.

[5] هوام جمعة، المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد و المعايير المحاسبية الدولية IFRS/IAS 2009/2010 ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010 ،ص32.

[6] قرار يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19 ،الصادرة بتاريخ 25مارس2009م.

-تاريخ الإقفال.

-العملة "تقدم القوائم المالية إجباريا بالعملة الوطنية."

-عنوان مقر الشركة، الشكل القانوني، مكان النشاط والبلد الذي سجلت فيها.

-الأنشطة الرئيسية، وطبيعة العمليات المنجزة.

-أسم الشركة الأم وتسمية المجمع الذي يلحق بها الكيان عند الاقتضاء.

-معدل عدد المستخدمين فيها خلال الفترة.

بعد إن تعرفنا على المعلومات التي يجب إن تظهر في القوائم المالية سنقوم الآن بتوضيح ابرز العناصر المكونة للقوائم المالية وهذا حسب ما جاء به النظام المحاسبي المالي:

أولا: الميزانية

تعتبر الميزانية جدول ذو جانبين، يعد بتاريخ معين، تظهر بأحد الجانبين أصول المؤسسة و بالجانب الآخر خصومها، و بعبارة ابسط تعتبر الميزانية صورة فوتوغرافية لثروة المؤسسة بتاريخ محدد[1].

المعلومات التي تتضمنها الميزانية:

أ- الأصول: الأصل هو عبارة عن مورد تحت رقابة المؤسسة بفعل أحداث ماضية وموجه لان يوفر منافع اقتصادية مستقبلية للمؤسسة[2].

وتصنف الأصول الى نوعين هما:

❖ الأصول غير الجارية : تشمل الأصول غير الجارية على[3]:

الأصول الموجهة لخدمة المؤسسة بصفة دائمة لاحتياجاتها و الموجهة للاستعمال المستمر لتغطية احتياجات أنشطة المؤسسة وهي: الأصول المعنوية (مثل برامج الإعلام الآلي...) والأصول العينية (مثل المباني والمعدات..)

-الأصول المالية التي تتم حيازتها لغرض توظيفها على المدى الطويل أو غير الموجهة لان يتم بيعها خلال ألاثني عشر شهر ابتداء من تاريخ نهاية الدورة.

❖ أصول جارية: تشمل الأصول الجارية على[4]:

-الأصول التي تتوقع المؤسسة بان يتم بيعها أو استهلاكها خلال دورة الاستغلال العادية؛

-تشمل الأصول الجارية على الأصول التي تم شراؤها بهدف بيعها خلال ألاثني عشر شهرا؛

[1] عطية عبد الرحمان، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي(المخطط المحاسبي الجديد)،الطبعة الثانية، دار جيطلي،الجزائر،2011 ،ص10

[2] [2] Tazdait Ali, op.cit, p54

[3] Ibid, p56.

[4] Ibid, p63.

-النقديات، شبه النقديات والعملاء.

ب- الخصوم: تتكون الخصوم من الالتزامات الراهنة للكيان الناتجة عن أحداث ماضية والتي يتمثل انقضاؤها بالنسبة للكيان في خروج موارد ممثلة لمنافع اقتصادية[1].

-الأموال الخاصة: تمثل الفرق (الموجب) بين أصول المؤسسة ومجموع خصومها الجارية وغير الجارية[2].

تصنف الخصوم الى:

- خصوم غير جارية: هي عبارة عن ديون تاريخ استحقاقها يفوق دورة محاسبية[3].

-خصوم جارية: تعتبر الخصوم خصوما جارية عندما يتوقع تسديدها خلال دورة الاستغلال العادية أو خلال ألاثني عشر شهرا الموالية لتاريخ نهاية الدورة المحاسبية[4].

ثانيا: حساب النتائج

حساب النتائج هو قائمة تلخيص للأعباء والنواتج المنجزة من طرف الكيان خلال الدورة، ولا يؤخذ بعين الاعتبار تاريخ التحصيل أو الدفع، ويبين النتيجة الصافية للدورة مميزا بين الربح أو الخسارة[5].

-المعلومات التي يتضمنها حساب النتائج:

تتمثل المعلومات الدنيا المقدمة في حساب النتائج في الأتي[6]:

-تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال؛

-منتجات الأنشطة العادية ، المنتجات المالية والأعباء المالية، أعباء المستخدمين، الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة، مخصصات الامتلاك وخسائر القيمة للتثبيتات العينية، مخصصات الاهتلاك وخسائر القيمة للتثبيتات المعنوية، نتيجة الأنشطة العادية، العناصر غير العادية (منتجات وأعباء)، النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع، النتيجة الصافية لكل سهم (شركات المساهمة)

وفي حالة حساب نتيجة المجمع:

-حصة الوحدات المشاركة والمؤسسات المشتركة المدمجة في النتيجة.

-حصة الفوائد ذات الأقلية في النتيجة الصافية.

---

[1] عطية عبد الرحمان، مرجع سابق، ص12.

[2] [2] Tazdait Ali, op.cit, p66

[3] Ibid, p70

[4] عطية عبد الرحمان، مرجع سابق،ص13

[5] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19 ،الصادرة بتاريخ 25مارس2009م، مرجع سابق

[6] Conseil National de la Comptabilite, Le Systeme Comptable Financier, Editions, ENAG, Algerie, 2009, p76.

ثالثا: جدول تدفقات الخزينة

يهدف إلى تقديم مستعملي القوائم المالية اساس لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد سيولة الخزينة وما يعادلها، وكذلك معلومات حول استعمال هذه التدفقات[1].

-**الأنشطة التشغيلية:** تتضمن الأعباء والنواتج والنشاطات الأخرى التي ليس لها علاقة بنشاط التمويل والاستثمار[2].

-الأنشطة الاستثمارية: تتضمن المبالغ المدفوعة من أجل اقتناء استثمارات طويلة الأجل وكذلك التحصيل الناتج عن التنازل عن اصول طويلة الاجل[3].

-الأنشطة التمويلية: تشمل الأنشطة التي تأثر على حجم وبنية الاموال الخاصة او القروض[4].

-تدفقات الخزينة الناتجة عن الفوائد وحصص ربح الأسهم (يقدم بصفة منفردة وتصنف بصفة دائمة من دورة لأخرى في أنشطة عمليات الاستثمار والتمويل).

رابعا: جدول تغيرات رؤوس الاموال الخاصة

يشكل جدول تغيرات رؤوس الاموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول والتي تتشكل منها رؤوس الاموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية[5].

المعلومات التي يتضمنها جدول تغيرات رؤوس الاموال الخاصة:

أدنى المعلومات الممكن تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المتعلقة بما يلي[6]:

-النتيجة الصافية للدورة.

-تغيرات الطرق المحاسبية وتصحيحات الأخطاء التي سجل أثرها مباشرة في رأس المال الخاص.

-النواتج والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح الأخطاء ذات الدلالة.

-العمليات على راس المال (زيادة، نقصان، تسديد).

-توزيع النتيجة والمخصصات المقررة خلال الدورة.

[1] لعشيشي جمال، مرجع سابق، ص16.

[2] Tazdait Ali, op.cit, p95

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19 ،الصادرة بتاريخ 25مارس2009م، مرجع سابق.

[4] [4] Tazdait Ali, op.cit, p95

[5] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19 ،الصادرة بتاريخ 25مارس2009م، مرجع سابق.

[6] Conseil National de la Comptabilite, op.cit, p76

خامسا: الملاحق

يعرض الملحق لهدف تكميلي لحسن فهم كل من الميزانية وجدول حساب النتيجة، ويعتبر ضروري للمستخدمين لكونه يساعدهم في تكوين صورة واضحة عن المؤسسة[1]،ويتم فيه توضيح المعلومات الآتية[2]:

-القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة في المحاسبة وإعداد القوائم المالية، وإعطاء كل التوضيحات.

-المعلومات الضرورية المكملة من أجل فهم أحسن للميزانية، حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة وجدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة.

-المعلومات التي تخص المؤسسات الشريكة، الفروع والمؤسسة الأم، والعمليات التي تتم مع هذه الأطراف أو مسيريها، بتوضيح طبيعة العلاقات، نوعية التعاملات، حجم ومبلغ التعاملات، سياسة تحديد الأسعار الخاصة بهذه العمليات.

الفرع الثالث: مستخدمي القوائم المالية و أهدافها

سنحاول من خلال هذا الفرع أن نتعرف على مستخدمي القوائم وكذا إبراز أهم أهدافها

1- مستخدمي القوائم المالية:

تمثل القوائم المالية الوسيلة الأساسية لنشر المعومة المالية إلى مختلف المستعملين سواء كانوا من داخل أو خارج المؤسسة ومن أهم مستخدمي هذه القوائم[3]:

-المسيرون، الهيئات المكلفة بالإدارة والرقابة، ومختلف المصالح الداخلية للمؤسسة؛

-ممولي المؤسسة (المالكين، المساهمين، البنوك والمقرضين الآخرين)؛

-الإدارة والهيئات ذات السلطة التشريعية والرقابية (إدارة الضرائب، الهيئة الوطنية للإحصاء والتخطيط، الهيئات الأخرى للتشريع والمراقبة)؛

-المتعاملين الآخرين مع الكيان كمؤسسات التامين، الإجراء، الموردون والزبائن)؛

-كل الهيئات المهتمة بما فيهم الجمهور العام.

2- أهداف القوائم المالية :

هدف القوائم المالية هو تقديم معلومة تمتاز بالشفافية حول الوضعية المالية، الأداء وتغير الوضعية المالية للمؤسسة، بحيث تكون مفيدة لأكبر قدر ممكن من المستخدمين لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية، ويمكن إبراز أهداف القوائم المالية على النحو التالي[4]:

---

[1] Bouvier Anne-Marie, DISLE Charlotte, Introduction a la comptabilite cas pratique, dunod, Paris, France2008, p299

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19 ،الصادرة بتاريخ 25مارس2009م، مرجع سابق.

[3] لعشيشي جمال، مرجع سابق، ص17.

[4] Tazdait Ali, op.cit, p47

– **تقديم معلومة مالية مفيدة:** يجب على القوائم المالية أن تقدم معلومات مفيدة في ما يخص الوضعية المالية(الميزانية)، الأداء(حساب النتيجة) والتغيرات في الوضعية المالية(جدول تدفقات الخزينة) للمؤسسة بغرض الإجابة على مجمل احتياجات مستخدمي هذه المعلومات؛

– **تقديم معلومة مالية ذات شفافية:** تسمح القوائم المالية بضمان شفافية المؤسسة من خلال معلومة وافية وكاملة؛

– **إيصال معلومة مالية لمختلف المستخدمين:** بحيث تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية لإيصال المعلومة المالية الى مختلف مستخدميها، داخل او خارج المؤسسة.

المطلب الثالث :محافظ الحسابات ومصداقية القوائم المالية

يحدد جودة القوائم المالية عدة معايير دولية كلما اقتربت هاته القوائم منها عكست الصورة الحقيقية للمؤسسة.

الفرع الأول : المعايير المتعلقة بإعداد القوائم المالية

أولا: المعايير المتعلقة بعرض القوائم المالية

1. معيار عرض البيانات المالية(IAS01)

الهدف : تعد البيانات المالية وفق معايير المحاسبة الدولية وتكون مرة واحدة في السنة، و يجب أن توضح الصورة الصادقة على المؤسسة ويهدف هذا المعيار إلى تحديد أسس عرض البيانات المالية بما يضمن إمكانية مقارنتها مع البيانات المالية الخاصة بنفس المؤسسة في فترات سابقة ومع بيانات مالية الخاصة بالمؤسسات أخرى من نفس القطاع وتتكون البيانات المالية من القوائم التالية:

- قائمة المركز المالي.
- قائمة الدخل.
- قائمة تدفقات الخزينة.
- قائمة تغيرات رؤوس الأموال.
- ملاحق البيانات المالية.

مدى اعتماده في النظام المحاسبي المالي :توفر الكشوف المالية المعلومات التي تسمح إجراء مقارنة مع السنة المالية السابقة حيث أن كل فصل من هذه الكشوف يتضمن بيانا للمبلغ المتعلق بالفصل المقابل له من :السنة المالية السابقة كما يلزم النظام المحاسبي المالي الشركات بعرض بياناتها بإعداد القوائم التالية[1]

- الميزانية.
- جدول حسابات النتائج.
- جدول سيولة الخزينة.
- جدول تغير الأموال الخاصة.
- لحق يبين القواعد والطرق المحاسبية ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحسابات النتائج.

2. معيار السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية للأخطاء(IAS08)

الهدف :يهدف هذا المعيار إلى[2] :

-تحديد الأسس والمعايير الواجب مراعاتها عند اختيار السياسات المحاسبة الواجب إتباعها عند إعداد القوائم المالية.

-توضيح المعالجة المحاسبة للتغير في التقديرات المحاسبة.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ,العدد 19 ، مرجع سابق، ص 22.

[2] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة الإبلاغ المالي الدولية ,دار وائل للنشر، الأردن ، 2008 ، ص78.

-بيان المعالجة المحاسبة للأخطاء التي تحدث في الفترات السابقة ويتم إكتشافها في الفترة الحالية.

كما تطرق المعيار إلى بعض الموضوعات المتمثلة في:

-أسس اختيار وتطبيق السياسة المحاسبة والمعالجة المحاسبة.

-المعالجة المحاسبة للتغيير في التقديرات المحاسبة.

-تصحيح أخطاء الفترات.

– مدى إعتماده في النظام المحاسبي المالي :يستند تغيير التقديرات المحاسبية على تغير الظروف التي تم على أساسها التقدير، أو على معلومات جديدة تسمح بالحصول على معلومة موثوق بها أكثر، ولا يتم تغيير الطرق المحاسبية إلا إذا كان ذلك يسمح بتحسين عملية عرض القوائم المالية ويزيد من جودتها للمؤسسة، بحيث يكون مفروضا من تنظيم أو معيار محاسبي جديد، يؤدي إلى تغيير في المبادئ والأسس والقواعد والممارسات .الخاصة التي تطبقها المؤسسة[1].

إضافة إلى ذلك، هناك الأخطاء التي يتم اكتشافها أثناء الدورة، والمتعلقة بأخطاء مرتكبة في إعداد القوائم المالية لدورة أو عدة دورات سابقة، وبالتالي يعد ذلك إخلالا بمبدأ الصورة الصادقة في إعداد القوائم المالية للدورات السابقة، ويؤثر على مقارنة القوائم المالية بين الدورات.

وينص النظام المحاسبي المالي على أن تأثيرات تغير الطرق المحاسبية أو تصحيح الأخطاء على نتائج الدورات السابقة، يتم تحميلها على حساب" المح ول من جديد "ضمن رؤوس الأموال الخاصة للدورة الجارية، أي تعديل

.الرصيد الافتتاحي للنتائج غير الموزعة[2] .

3. مءيار المعلومات المالية المرحلية (IAS34)

الهدف :يطبق هذا المعيار على المؤسسات التي بموجب القانون أو بطلب من السلطات المنظمة أو المؤسسات التي تختار إصدار بيان مالي لفترة أقصر من الدورة المالية الكاملة، عادة ما تكون فصل أو ستة أشهر ويهدف لمعيار إلى إعداد بيان الحد الأدنى من مضمون التقرير المالي المرحلي وبيان مبادئ الاعتراف والقياس في البيانات المالية الكاملة أو المختصرة لفترة مرحلية[3] .

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ,العدد 74 ، الصادرة بتاريخ 27 نوفمبر 2007 ، ص6 .

[2] Samir merouani, Le projet du nouveau système comptable Algérien, Anticiper et préparer le passage, mémoire de magistère en sciences de gestion, l'école supérieure de commerce, Alger,2007,p84

[3] طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 198.

مدى إعتماده في النظام المحاسبي المالي :يتم تطبيقه من خلال تقديم كشوف مالية تتعلق بفترات أي خلال كل أربعة أشهر من تاريخ قفل السنة المالية المحاسبية من أجل المزيد من إجراءات الرقابة[1] .

4. معيار تطبيق معايير الدولية للتقارير المالية لأول مرة (IFRS01)

الهدف :يتضمن إعداد القوائم المالية بدون تحفظات تتفق مع المعايير الدولية للتقارير المالية وتهدف للإستخدام العام، كما يحرص هذا المعيار على أن تحتوي هذه البيانات المعدة وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وتقاريرها المالية المرحلية على معلومات ذات جودة عالية وتكون كما يلي[2] :

-واضحة للمستخدمين وقابلة للمقارنة خلال كافة الفترات موضوعة العرض.

-تعرض نقطة بداية مناسبة للمحاسبة بموجب المعايير الدولية للتقارير المالية.

-يم كن توفيرها بتكلفة لا تتجاوز المنافع لجلب مستخدميه

مدى اعتماده في النظام المحاسبي المالي :إن المؤسسات الجزائرية ملزمة ابتداء من 2010/01/01 بإعداد ميزانية افتتاحية والإفصاح عنها وفق النظام المحاسبي المالي، والتي تمثل نقطة البداية للمحاسبة، حيث يضع مطلب إعداد الميزانية الافتتاحية وضبط الوقت للانطلاق في ذلك بعض التحديات للإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي للمرة الأولى، لأن الأمر يحتاج إلى إعادة تعديل بعض البنود في الميزانية الافتتاحية والمؤسسات المعنية به هي المؤسسات الملزمة بعرض قوائمها المالية لأول مرة حيث ينبغي عليها أن تطبق تلك المعايير في إعداد القوائم المالية وكذلك في كل تقرير مالي مرحلي، والقوائم المالية للمؤسسات التي تأخذ لأول مرة بالنظام المحاسبي المالي يجب أن تشتمل على الأقل فترة مقارنة واحدة، أو قد يكون مطلوب من المؤسسة أن تقدم أكثر من فترة .واحدة للمقارنة[3] .

ثانيا: المعايير المتعلقة بعرض الحسابات والمعلومات المالية

1- معيار بيان التدفق النقدي (IAS07)

ا لهدف:يهتم هذا المعيار بالقائمة النقدية حيث يحدد مفاهيم بعض المصطلحات المستخدمة مثل التدفقات النقدية الاستغلالية والاستثمارية والتمويلية، ويعرض المعيار شكلا لقائمة التدفقات النقدية لكي تعطي صورة واضحة عن مصادر التدفقات النقدية وتقوم المؤسسة بإعداد جدول التدفق النقدي باستعمال إحدى الشكلين:[4]

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ,العدد 74 ، مرجع سابق، ص 05

[2] خالد الجعارات جمال، مرجع سابق، ص 50

[3] زغدار أحمد وسفير محمد، خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية، مجلة الباحث ,العدد07،2010، جامعة ورقلة، ص 83

[4] طارق عبد العال حماد ,دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، مرجع سابق، ص928

-الشكل المباشر.

-الشكل الغير المباشر.

ويميز المعيار ثلاث مصادر للتدفقات:

-نشاطات تشغيلية.

-نشاطات استثمارية.

-نشاطات تمويلية.

مدى اعتماده في النظام المحاسبي المالي :يهدف جدول سيولة الخزينة إلى تقديم قاعدة لمستعملي القوائم المالية لتقييم قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية (تدفقات الخزينة)وما يعادلها، وكذلك معلومات حول استعمال هذه التدفقات، بحيث يوفر معلومات وافية حول المدخلات والمخرجات التي تمس الخزينة خلال الدورة حسب مصدرها، كالتالي[1]:

- تدفقات ناتجة عن أنشطة الإستغلال (الأنشطة العملياتية.)

-تدفقات ناتجة عن الأنشطة الإستثمارية.

-تدفقات ناتجة عن الأنشطة التمويلية.

كما تقوم المؤسسة بإعداد جدول سيولة الخزينة باستعمال إحدى الشكلين:

-الشكل المباشر.

-الشكل الغير المباشر.

2- معيار حصة الأسهم من الأرباح(IAS33)

الهدف :يهدف هذا المعيار إلى وضع مبادئ من أجل تحديد وعرض حصة الأسهم من الأرباح ما يؤدي إلى تحسين إمكانية المقارنة بين أداء المؤسسات أو الفترات المحاسبية ويركز المعيار على حساب حصة السهم من الأرباح.

(عندما يتم عرض البيانات المالية الموحدة والبيانات المالية المنفصلة التي أعدت بما يتفق مع معيار (IAS27)).

يجب عرض الإفصاحات التي يقضيها هذا المعيار على أساس المعلومات الموحدة حيث أن المؤسسة التي تختار الإفصاح عن حصة الأسهم من الأرباح على أساس بياناتها المالية المنفصلة وينبغي أن تعرض المعلومات حول حصة السهم في الأرباح فقط في حسابات النتيجة المنفصل الخاص بها، ولا يمكن على المؤسسة عرض هذه المعلومات عن حصة السهم من الأرباح في البيانات المالية الوحدة.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ,العدد 27 ، الصادرة بتاريخ 28 ماي 2008 ، ص 14.

مدى اعتماده في النظام المحاسبي المالي :تناول النظام المحاسبي المالي هذا المعيار من خلال حسابات المجموعة الخامسة والمبينة كما يلي[1] :

ح 50/ قيم التوظيف المنقولة :القيم المنقولة للتوظيف هي عبارة عن أصول تكتسبها المؤسسة بهدف تحقيق الأرباح على رأس المال ويتفرع إلى:

-ح/ 501/ حصص في المؤسسة المرتبطة.

-ح / 502/ أسهم خاصة وحصص خاصة.

-ح / 503/ أسهم وسندات أخرى متضمنة حقوق الملكية.

3- معيار تقديم التقارير حول القطاعات (IFRS 8)

الهدف :يهدف هذا المعيار إلى وضع مبادئ لتقديم التقارير حول المعلومات المالية حسب القطاع وتكون هذه المعلومات حول مختلف أنواع المنتجات والخدمات التي تنتجها المؤسسة ومختلف المناطق الجغرافية التي تعمل بها. وذلك لمساعدة مستخدمي البيانات المالية فيما يلي:

-فهم أفضل للأداء السابق للمؤسسة.

-تقييم أفضل لمخاطر وعوائد المؤسسة.

-تكوين أحكام حول المؤسسات ككل.

-معرفة مناطق توزيع العملاء ومناطق الأسواق.

مدى اعتماده في النظام المحاسبي المالي:تقدم الكيانات التي تستعين بالادخار العمومي الذي يوفر المعلومات الخصوصية الضرورية لمستعملي الكشوف المالية من أجل:

-فهم النجاعة الماضية.

-تقييم الأخطار ومرودية الكيان.

-مختلف أنماط المنتوجات والخدمات التابعة لنشاطها.

-مناطق الأسواق والعملاء التي تتعامل معها.

كما يلزم على الشركات المعدة لهاته التقارير إحترام إعداد الكشوف بنفس طريقة التقديم، نفس المضمون ونفس الطرق المحاسبية المقررة للكشوف المالية لأخر السنة،كما يمكن لها أن تقدم هذه الكشوف في شكل مختصر عند الاقتضاء[2] .

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ,العدد 19 ، مرجع سابق، ص 45

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ,العدد 19 ، مرجع سابق، ص 23

4-معيار الأحداث بعد تاريخ الميزانية (IAS10)

الهدف :

يطبق هذا المعيار في المحاسبة والإفصاح عن الأحداث الإيجابية أو السلبية التي تقع بين تاريخ الميزانية وتاريخ المصادقة على إصدار البيانات المالية، وقد وضح المعيار نوعين من الأحداث التي يمكن تمييزها فيما يلي[1]:

-الأحداث التي تستوجب تعديلا بحيث توفر دليلا ضروريا ، والتي سادت بتاريخ الميزانية والتي تعدل المبالغ المتعلقة بها.

-الأحداث التي تشير إلى ظروف بعد تاريخ الميزانية ولا تستوجب أي تعديل للمبالغ المتعلقة بها.

مدى اعتماده في النظام المحاسبي المالي :يجب أن تعكس الكشوف المالية مجمل العمليات والأحداث .الناجمة عن معاملات الكيان وأثار الأحداث المتعلقة بنشاطه[2].

الفرع الثاني :دور محافظ الحسابات في توفير المصداقية للقوائم المالية[3] .

يلعب محافظ المراجعون دور ا هاما في توفير الثقة للمعلومات المالية الواردة في القوائم المالية ,فالإدارة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية للمنشأة ,وقد تقوم الإدارة في بعض الأحيان بالخروج عن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها أو القيام بغش لإخفاء الأداء الضعيف أو زيادة الأرباح لزيادة نصيبها من الحوافز ودعم مراكزها الوظيفية. ويمكن زيادة موثوقية القوائم المالية عندما يتم مراجعتها بواسطة طرف ثالث مستقل ,وهو الطرف المعروف باسم والذي يقوم بفحص القوائم المالية والتعبير عن رأيه فيما إذا كانت (Auditor) المراجع أو مراقب الحسابات هذه القوائم المالية تعبر عن جميع جوانبها الهامة بعدالة عن المركز المالي للمنشأة ونتائجها وأنها أعدت وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ,وبدون هذا الرأي من المراجعين المستقلين ,فإن متخذي القرارات الخارجيين قد لا يجدون وسيلة أخرى للتعرف على ما إذا كانت القوائم المالية سوف تخدم أغراضهم وأنه يمكن الاعتماد عليها.

ولذلك فإن هناك وجهة نظر اتجاه المراجعة بأنها نشاط لتقليل المخاطر ,ا ولتعريف الذي يدعم هذا الرأي هو أن المراجعة هي عملية تقليل المخاطر في المعلومات إلى مستوى مقبول إجتماعيا وتقديميا إلى مستخدمي القوائم المالية ,حيث يقع النشاط الإقتصادي في ظل ظروف من مخاطر الأعمال ,وهي المخاطر التي تتوقها الشركة مثل:

زيادة معدلات التضخم أو زيادة الضرائب أو جذب العملاء من قبل المنافسين أو خسارة منح حكومية أو حدوث إضراب من قبل العاملين أو ما يشبه ذلك من المخاطر المستقبلية ,وعلى العكس من ذلك توجد إحتمالات مستقبلية بوقوع أحداث إيجابية ,ولا يؤثر المراجعون مباشرة على مخاطر الأعمال التي تواجه

[1] طارق عبد العال حماد ,دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، مرجع سابق، ص 70

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ,العدد 19 ، مرجع سابق، ص23

[3] طارق عبد العال حماد ,تحليل القوائم المالية لغرض الإستثمار ومنح الإئتمان ,الدار الجامعية ,الإسكندرية ,2006 , ص ص 41-42

المنشآت. والمخاطر المعلوماتية هي إحتمال أن تكون المعلومات المالية التي تنشرها منشأة ما خاطئة أو مضللة , حيث يعتمد المحللون الماليون والمستثمرون على التقارير المالية لإتخاذ قرارات شراء وبيع الأوراق المالية في البورصة ,كما يستخدمها الدائنون(المردون والبنوك وغيرهم)للتقرير ما إذا كانوا سيمنحون الإئتمان التجاري أو القروض للمنشآت أم لا.

كما تستخدم نقابات العمال التقارير المالية للمساعدة في تحديد مدى قدرة المنشأة على سداد الأجور والمرتبات, كما تستخدمها الجهات الحكومية لإعداد التحليلات الإقتصادية ووضع القوانين المتعلقة بالضرائب والدعم وغيرها ,ولا يمكن لمستخدمي القوائم المالية أن يعتمدوا على أنفسهم في تقرير ما إذا كانت التقارير المالية موثوق بها أم لا ,فلا يوجد لديهم الخبرة ولا الموارد ولا الوقت لفحص آلاف الشركات للحصول على ما يبغون بشأن صحة التقارير المالية ,لذلك فإن المراجعين المستقلين هم الذين يقومون بهذه المهمة (أي التصديق على مدى صحة البيانات الواردة في التقارير المالية)وهو الأمر الذي يقلل مخاطر المعلومات ,وهو ما يبرز الخدمة الجليلة التي تقدمها المراجعة لمستخدمي التقارير المالية والمجتمع.

الفرع الثالث :علاقات محافظ الحسابات في مراجعة القوائم المالية

يعتبر المراجع وسيط ا في عملية توصيل البيانات المحاسبية ,وفي الوفاء بمسؤولياته ويجب أن يكون المراجع مستقلا عن كل من معدي القوائم المالية ومستخدمي القوائم المالية التي تعرض ملخصات من هذه البيانات , وفي إطار تكليفه بالمراجعة يحافظ المراجع على علاقات مهنية بثلاثة أطراف حيث نأخذ شركة المساهمة كمثال حيث نجد أن المراجع على علاقة مع ثلاث أطراف هي[1]:

أولا : الإدارة

يشير لفظ الإدارة دائما بصفة عامة إلى الأفراد الذين يقومون بالتخطيط والتنسيق والرقابة على العمليات والأنشطة التي يؤديها العميل ,وفي مجال المراجعة يشير لفظ الإدارة إلى مديري الشركة ,والمراقب المالي ,أو لأفراد في مستويات الإشراف.

وخلال عملية المراجعة يوجد تفاعل كبير بين المراجع والإدارة ,لكي يتم الحصول على الدليل المطلوب في المراجعة, فغالب ا يطلب المراجع بيانات موثوق فيها حول الوحدة ,وكذلك فإنه يعتبر أمر ا أساسي أن توجد علاقة بين المراجع والإدارة بهذا المفهوم في إطار من الثقة والإحترام المتبادلين ,ولن تقوم العلاقة العكسية في هذا المجال.

ويجب أن يكون لدى المراجع إهتماماً برفاهة ومستقبل العميل ,ومع ذلك يجب أن لا يكون هذا سبب في الإساءة إلى المهنة أو الإخلال بمعاييرها حول ما تقدمه الإدارة من معلومات ,وعلاوة على ذلك يجب أن يعد المراجع لكي يكون قادر ا على التقييم الصحيح لعدالة القوائم المالية التي تعرضها الإدارة.

[1] عبد الفتاح الصحن، أصول المراجعة، مرجع سابق، ص ص 45-48

ثانيا : مجلس الإدارة

يعتبر مجلس الإدارة في شركات الأموال مسئولا عن تشغيل الشركة بأفضل طريقة تحقق مصالح حملة الأسهم, وتتوقف علاقة المراجع بمجلس الإدارة على تكوين هذا المجلس ,فعندما يتكون المجلس بالدرجة الأولى من المديرين فإن علاقة المراجع بالمجلس تكون في مثل علاقته بالإدارة.

وعلى أية حال ,إذا كان هناك عدد من أعضاء المجلس من الخارج ,فمن الممكن أن توجد علاقة مختلفة , فالأعضاء الخارجيون ليسوا مديرين أو عاملين في الشركة ,وفي مثل هذه الحالة فإن مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة المعينة المكون بأغلبية الأعضاء من الخارج يمكن أن يؤدي دوره كوسيط بين المراجع والإدارة.

ثالثا : حملة الأسهم

يعتمد حملة الأسهم على القوائم المالية التي تمت مراجعتها للتأكد من أن الإدارة قد أوفت بالتزاماتها وأخلت مسؤولياتها بالطرق الصحيحة ,وذلك فإن المراجع مسئول مباشرة أمام حملة الأسهم باعتبارهم المستخدم الأول لتقريره.

وفي تقريره إلى المساهمين ,يجب أن يكون المراجع ملم ا بالتعارض المحتمل في المصالح بين المساهمين، ومستخدمي القوائم الآخرين مثل حملة السندات والمستثمرين المحتملون والجهات الرسمية ,والواجب الأول للمراجع هو نحو المجموعة صاحبة الملكية ,وخلال فترة التكليف لا يكون للمراجع إتصالات شخصية مباشرة مع حملة الأسهم الذين يكونون من بين المديرين أو العاملين في الشركة.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

سنتطرق في المبحث الثاني من هذه الدراسة، إلى تقديم عرض موجز عن أهم الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث، حيث تم تقسيمها إلى دراسات وطنية في المطلب الأول، أما في المطلب الثاني دراسات أجنبية.

المطلب الأول : الدراسات الوطنية

توجد العديد من الدراسات المحلية أو الوطنية التي عالجت أحد متغيرات موضوع دراستنا لذلك سنقوم بعرض أهم الدراسات التي لها صلة كبيرة حول موضوع دراستنا .

يمكن توضيح أهم ماجاءت به دراسة فاطمة الزهراء قيطوبي من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (1-1) : دراسة فاطمة الزهراء قيطوبي

الدراسة/السنة	فاطمة الزهراء قيطوبي -2015
عنوان الدراسة	مجالات مساهمة المراجع الخارجي في تحسين جودة القوائم المالية
نوع الدراسة	مذكرة ماستر ، تخصص تدقيق محاسبي ، جامعة الشهيد حمة لخضر ، الوادي
إشكالية الدراسة	إلى أي مدى يمكن أن يساهم المراجع الخارجي في تحسين جودة القوائم المالية ؟
أهداف الدراسة	محاولة إبراز أهم نقاط جودة القوائم المالية التي يساهم فيها المدقق الخارجي ، تسليط الضوء على المجال الذي يسهم فيه المدقق الخارجي في تحسين جودة القوائم المالية .
منهج/أدوات الدراسة	تم استخدام المنهج الوصفي لعرض الجوانب النظرية من الدراسة ، كما تم إستخدام منهج دراسة حالة بالإعتماد على أداة الإستبيان والمقابلة لجمع المعلومات حول الدراسة .
نتائج الدراسة	يستلزم على المدقق الخارجي أن يقوم بجميع الإجراءات التحليلية لبعض كشوفات الحسابات المشكوك فيها التي قدمت من طرف المؤسسة محل التدقيق ؛ كما أن الدور الأساسي للمدقق الخارجي هو إكتشاف الأخطاء المتعلقة بالقوائم المالية لدى المؤسسة ومحاولة تصحيحها ولكل من الإدارة والموظفين مع تدوينها في تقريره الخاص مع تبيان أهم الملاحظات والأخطاء التي تعرض لها خلال قيامه بعملية التدقيق سواء كانت هذه الأخطاء سهوا أو عمدا .

المصدر : من إعداد الطالبين بناء على دراسة فاطمة الزهراء قيطوبي

تقييم الدراسة:

تتفق هذه الدراسة و الدراسة الحالية في البحث و معالجة موضوع مساهمة محافظ الحسابات في تحسين جودة القوائم المالية و تعزيز موثوقيتها، إضافة إلى الاشتراك في المنهج المستعمل" الاستبانة و المقابلة" لجمع المعلومات، إلا أن الاختلاف هو في تركيز الدراسة السابقة على دور المدقق الخارجي في الكشف عن الأخطاء و التلاعبات بينما اعتمدنا في دراستنا على إبراز علاقة محافظ الحسابات بصدق القوائم المالية.

الجدول رقم (1-2) : دراسة عمارة أمين ، بوترعة علاء الدين

الدراسة/السنة	عمارة أمين ، بوترعة علاء الدين –سنة 2017
عنوان الدراسة	أثر التدقيق الخارجي على مصداقية القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية –دراسة حالة بمكتب المحاسبة والمراجعة م.ع لشركة ذ.م.م "ل"
نوع الدراسة	مذكرة ماستر أكاديمي ، تخصص محاسبة وتدقيق ، جامعة محمد بوضياف ،المسيلة.
إشكالية الدراسة	"ما هو أثر التدقيق الخارجي على مصداقية القوائم المالية للمؤسسة الجزائرية؟"
أهداف الدراسة	أهم ما هدفت إليه الدراسة الوقوف على أهمية عمل محافظ الحسابات وأثر عمله على القوائم المالية للمؤسسة التعرف على تأثير معايير التدقيق الجزائرية على عمل محافظ الحسابات.
منهج/أدوات الدراسة	تم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي لمعالجة الجانب النظري ، أما الجانب التطبيقي فقد تم الإعتماد على دراسة حالة والإستعانة بالوثائق الداخلية للمؤسسة.
نتائج الدراسة	تعتبر القوائم المالية مصدرا للمعلومات المستخدمة في اتخاذ القرار ومصداقيتها تنعكس على صحة القرار المتخذ، اساس الحكم الراشد، ومن هنا يتجلى دور محافظ الحسابات على تكريس هذه الميزة في القوائم المالية ،كما أن لمحافظ الحسابات يلعب دورا كبيرا في تعزيز مصداقية القوائم المالية نظرا لكونه مستقل عن الجهة المصدرة لهذه القوائم بالنسبة للمستخدمين من جهة، اضافة الى تقديمه توصيات ونصائح للمؤسسة محل التدقيق لتصحيح النقائص التي لاحظها خلال عمله زيادة على اكتشافه لبعض الاخطاء الواردة بالقوائم المالية.

المصدر : من إعداد الطالبين بناء على دراسة عمارة أمين ، بوترعة علاء الدين

تقييم الدراسة: تتفق هذه الدراسة و الدراسة الحالية في معالجة موضوع أهمية عمل محافظ الحسابات وأثر عمله على القوائم المالية للمؤسسة ،كم اتفقت الدراستان على الدور المهم الذي يلعبه محافظ الحسابات في إخراج قوائم مالية موثقة من قبل المستخدمين. كما إن الاختلاف كان في اعتماد الدراسة السابقة على دراسة حالة والاستعانة بالوثائق الداخلية للمؤسسة، بينما اعتمدنا في دراستنا على أداة الاستبيان لعيينة من محافظي الحسابات و ممارسي المهنة بالإضافة إلى إجراء مقابلة ميداني.

الجدول رقم (1–3) : دراسة إبراهيم منانة

الدراسة/السنة	إبراهيم منانة –سنة 2015
عنوان الدراسة	دور حافظ الحسابات في تعزيز موثوقية القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي – دراسة ميدانية لمؤسسة توزيع وصيانة العتاد الفلاحي بولاية الوادي.
نوع الدراسة	مذكرة ماستر أكاديمي ، تخصص تدقيق محاسبي ، جامعة الشهيد حمة لخضر ،الوادي.
إشكالية الدراسة	ما هو الدور الذي يلعبه محافظ الحسابات في تعزيز الثقة بالقوائم المالية وجعلها تعبر عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة ؟
أهداف الدراسة	التعرف على مخرجات النظام المحاسبي المالي(القوائم المالية)، ومدى تعبيرها عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة ودورها في تزويد الأطراف المستخدمة لها بمعلومات عن الوضعية المالية للمؤسسة ، بيان مدى إستجابة مهنة مراجعة الحسابات لمتطلبات مستخدمي القوائم المالية وواجبات ومسؤولية محافظ الحسابات لمقابلة وتحقيق تلك المتطلبات.
منهج/أدوات الدراسة	تم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي لمعالجة الجانب النظري ، أما الجانب التطبيقي فقد تم الإعتماد على دراسة حالة والإستعانة بالوثائق الداخلية للمؤسسة.
نتائج الدراسة	يقوم محافظ الحسابات بمراجعة عناصر القوائم المالية، وذلك من خلال طرق وأساليب مختلفة تتمثل في الجرد الفعلي للأصل وفحص كل ما من شأنه أن يثبت وجود وملكية الأصل، كما يتأكد من صحة تقييمه وكذا تسجيله محاسبيا، وهذا ما يزيد من درجة الثقة والمصداقية في العناصر المكونة للقوائم المالية ،كما أن قيام محافظ الحسابات بمراجعة القوائم المالية تعزز الثقة والمصداقية بها، ولكن على الأطراف المستعملة للقوائم المالية معرفة أن محافظ الحسابات لا يوفر الضمان والتأكيد المطلق بصحة ما ورد بالقوائم المالية.

المصدر : من إعداد الطالبين بناء على دراسة إبراهيم منانة.

تقييم الدراسة: تتفق هذه الدراسة و الدراسة الحالية في بحث و معالجة موضوع الدور الذي يلعبه محافظ الحسابات في تعزيز الثقة بالقوائم المالية، إلا أن الاختلاف هو في طريقة معالجة الموضوع فقد اعتمدت الدراسة السابقة على دراسة حالة مؤسسة توزيع و صيانة العتاد ألفلاحي بينما اعتمدنا في دراستنا على أخد رأي عيينة من محافظي الحسابات وممارسي المهنة عن طريق أداة الاستبانة و كذا المقابلة .وخلصت الدراستان إلى نفس النتائج وهو أن محافظ الحسابات يزيد من درجة الثقة والمصداقية للقوائم المالية.

الجدول رقم (1–4) : دراسة فرحات فاطمة الزهراء

الدراسة/السنة	فرحات فاطمة الزهراء –سنة 2016
عنوان الدراسة	فعالية محافظ الحسابات في تعزيز موثوقية القوائم المالية–دراسة ميدانية مكتب محافظ الحسابات.
نوع الدراسة	مذكرة ماستر أكاديمي ، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة ، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة.
إشكالية الدراسة	ما مدى فعالية محافظ الحسابات في تعزيز الثقة بالقوائم المالية؟ وكيف يساهم ذلك في جعلها تعبر عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة ؟
أهداف الدراسة	معرفة مدى تمتع محافظ الحسابات بالاستقلال والكفاءة المهنية التي تمكنه من الوصول لإبداء رأي فني محايد، معرفة الدور الذي يلعبه محافظ الحسابات في اكتشاف حالات الغش والخطأ والتصرفات غير القانونية التي تؤثر على الثقة في القوائم المالية.
منهج/أدوات الدراسة	تم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي لمعالجة الجانب النظري ، أما الجانب التطبيقي فقد تم الإعتماد على دراسة حالة والإستعانة بالمقابلة والملاحظة.
نتائج الدراسة	يقوم محافظ الحسابات بمراجعة عناصر القوائم المالية، وذلك من خلال طرق وأساليب مختلفة تتمثل في الجرد الفعلي للأصل وفحص كل ما من شأنه أن يثبت وجود وملكية الأصل، كما يتأكد من صحة تقييمه وكذا تسجيله محاسبيا وهذا ما يزيد من درجة الثقة والمصداقية في العناصر المكونة للقوائم المالية ، كما تساهم المراجعة القانونية في زيادة المنفعة عند استخدام القوائم المالية، حيث أن محافظ الحسابات يقدم تقريره حول مدى تطبيق المبادئ المحاسبية عند إعداد وعرض القوائم المالية وكذلك مدى صحة هذه القوائم لتحديد درجة الاعتماد عليها

المصدر : من إعداد الطالبين بناء على دراسة فرحات فاطمة الزهراء.

تقييم الدراسة: تتفق هذه الدراسة و الدراسة الحالية في معالجة فعالية محافظ الحسابات في تعزيز الثقة بالقوائم المالية، و كذا كيف يساهم ذلك في جعلها تعبر عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة، و تتفق أيضا في الأدوات المستعملة كالمقابلة والاستبيان.إلا أن الاختلاف يكمن في تركيز الدراسة السابقة على أن الجرد الفعلي للأصل وفحص كل ما من شأنه أن يثبت وجود وملكية الأصل والتأكد من تسجيله محاسبيا وهو مايزيد من درجة الثقة والمصداقية في العناصر المكونة للقوائم المالية.

الجدول رقم (1–5) : دراسة جمال منصر

الدراسة/السنة	جمال منصر –سنة 2015
عنوان الدراسة	مسؤولية مراجع الحسابات في الكشف عن الغش والأخطاء في القوائم المالية –دراسة ميدانية لعينة من مراجعي الحسابات لولاية الوادي.
نوع الدراسة	مذكرة ماستر أكاديمي ، تخصص تدقيق محاسبي ، جامعة الشهيد حمة لخضر–الوادي.
إشكالية الدراسة	ما مدى مسؤولية مراجع الحسابات في الكشف عن الغش و الأخطاء في القوائم المالية ؟
أهداف الدراسة	التعرف على مدى التزام مراجع الحسابات بمعايير المراجعة الدولية بإكتشاف الغش والخطأ، إظهار أن إدارة المؤسسة هي مسئوولة عن منع الغش والتصرفات غير القانونية الموجودة بالقوائم المالية .
منهج/أدوات الدراسة	تم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي لمعالجة الجانب النظري ، أما الجانب التطبيقي فقد تم الإعتماد على دراسة ميدانية والإستعانة بالإستبيان.
نتائج الدراسة	يقوم محافظ الحسابات بمراجعة عناصر القوائم المالية، وذلك من خلال طرق وأساليب مختلفة تتمثل في الجرد الفعلي للأصل وفحص كل ما من شأنه أن يثبت وجود وملكية الأصل، كما يتأكد من صحة تقييمه وكذا تسجيله محاسبيا وهذا ما يزيد من درجة الثقة والمصداقية في العناصر المكونة للقوائم المالية ، كما تساهم المراجعة القانونية في زيادة المنفعة عند استخدام القوائم المالية، حيث أن محافظ الحسابات يقدم تقريره حول مدى تطبيق المبادئ المحاسبية عند إعداد وعرض القوائم المالية وكذلك مدى صحة هذه القوائم لتحديد درجة الاعتماد عليها

المصدر : من إعداد الطالبين بناء على دراسة جمال منصر .

تقييم الدراسة: تهدف الدراسة السابقة إلى التعرف على مدى التزام مراجع الحسابات بمعايير المراجعة الدولية بإكتشاف الغش والخطأ،بينما دراستنا ترتكز على إبراز دور محافظ الحسابات في فعالية القوائم المالية وتتفق الدراستين على اعتمادهما على المنهج الوصفي واعتماد أداة الاستبيان وإضافة المقابلة في دراستنا .كما نتج عن الدراسة السابقة أهمية تأكد المدقق الخارجي من التسجيل المحاسبي وإعطاء تقاريره حول مدى تطبيق المبادئ المحاسبية .

المطلب الثاني : الدراسات الأجنبية

هناك العديد من الدراسات الأجنبية التي اهتمت وتناولت أحد متغيرات موضوع دراستنا وعليه سنقوم بعرض أهم الدراسات التي لها صلة كبيرة حول موضوع دراستنا .

الجدول رقم (1–6) : دراسة عمر محمد سعيد أبو ركبة

الدراسة/السنة	عمر محمد سعيد أبو ركبة—سنة 2014
عنوان الدراسة	دور مراجعة القوائم المالية المرحلية للشركات المدرجة في تعزيز ثقة المستثمرين دراسة ميدانية
نوع الدراسة	رسالة ماجستير ، تخصص تدقيق الحسابات ، جامعة دمشق.
إشكالية الدراسة	–ما هو دور مراجعة القوائم المالية المرحلية في زيادة ملائمة المعلومات المالية المرحلية ؟ وما هو دور مراجعة القوائم المالية المرحلية في تعزيز موثوقية المعلومات المالية المرحلية؟
أهداف الدراسة	بيان مساهمة مراجعة القوائم المالية المرحلية في زيادة ملائمة البيانات المالية المرحلية مع بيان مساهمة مراجعة البيانات المالية المرحلية في تعزيز موثوقية البيانات المالية المرحلية.
منهج/أدوات الدراسة	تم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي لمعالجة الجانب النظري ، أما الجانب التطبيقي فقد تم الإعتماد على دراسة ميدانية والإستعانة بالإستبيان.
نتائج الدراسة	–تسهم مراجعة البيانات المالية المرحلية من وجهة نظر عينة الدراسة في زيادة موثوقية البيانات المالية المرحلية من خلال توفير بيانات مالية مرحلية موضوعية تعبر بصدق عن الوضع المالي للمؤسسة بعيدا عن غايات الإدارة وأحكامها الذاتية ، توفير بيانات مالية مرحلية قابلة للمقارنة من حيث التأكد من الثبات في إتباع السياسات المحاسبية وطريقة عرض البيانات المالية ، ومن خلال المساهمة في الحد من استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية في التقارير المالية المرحلية من خلال تقييم التقديرات المحاسبية والأحكام الشخصية للإدارة.

المصدر : من إعداد الطالبين بناء على دراسة عمر محمد سعيد أبو ركبة.

تقييم الدراسة:

عالجت الدراسة السابقة بيان مساهمة مراجعة القوائم المالية المرحلية في زيادة ملائمتها مع تعزيز موثوقية القوائم المالية بخلاف دراستنا التي ركزت على محافظ الحسابات ودوره في تعزيز موثوقية القوائم المالية وقد استعملت الدراستان نفس المنهج الوصفي مع الاستعانة بالاستبيان .ونتجت الدراسة السابقة إلى أن توفير معلومة مالية مرحلية موضوعية تعبر عن صدق القوائم المالية ولم تتطرق الدراسات إلى إمكانية حدوث أخطاء أو تلاعبات في هاته المعلومة و دور محافظ الحسابات في مراجعتها وبالتالي مراجعة موثوقية القوائم المالية.

الجدول رقم (1–7) : دراسة عمر يوسف عبد الله الحياري

الدراسة/السنة	عمر يوسف عبد الله الحياري –سنة 2017
عنوان الدراسة	أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في سوق عمان المالي
نوع الدراسة	رسالة ماجستير ، تخصص محاسبة ، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن.
إشكالية الدراسة	تتمحور مشكلة الدراسة حول تقييم أثر تطبيق أنظمة حوكمة الشركات وآلياتها في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي في تعزيز موثوقية التقارير المالية التي تصدرها تلك الشركات
أهداف الدراسة	توضيح مفهوم حوكمة الشركات وإلقاء الضوء على مبادئها الأساسية ، تقييم أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز الثقة وزيادة المصداقية في التقارير المالية التي تفصح عنها الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.
منهج/أدوات الدراسة	تم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي لمعالجة الجانب النظري ، أما الجانب التطبيقي فقد تم الإعتماد على دراسة ميدانية والإستعانة بالإستبيان.
نتائج الدراسة	– توفير عنصر الشفافية والإفصاح في التقارير المالية المنشورة الصادرة عن تلك الشركات بإعتبار أن عنصر الشفافية و الإفصاح يعتبر ركيزة أساسية لتحقيق عنصر التوازن بين مصالح جميع الأطراف ذات العلاقة بالشركة كما أنه الأساس في جعل التقارير المالية المنشورة تعكس صورة صادقة وعادلة عن نتائج الشركة ومركزها المالي مما يسهم في توفير سمة الرشد للقرارات المالية سواء الإستثمارية منها أو التمويلية.

المصدر : من إعداد الطالبين بناء على دراسة عمر يوسف عبد الله الحياري.

تقييم الدراسة:

تناولت الدراسة السابقة دور حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية القوائم المالية بينما تناولنا دور محافظ الحسابات في تعزيز موثوقية القوائم المالية.وقد اعتمدت كلتا الدراستان على المنهج الوصفي والاستعانة على الاستبيان . ونتج عن الدراسة السابقة أن عنصر الشفافية والافصاح هو الركيزة الاساسية لاعطاء قيمة مضمونة للوثائق المالية بخلاف دراستنا التي ركزت على دور محافظ الحسابات ومهمته في ابداء رايبه واصدار تقارير بوضعية المؤسسة.

الجدول رقم (1–8) : دراسة علي ميري حسن

الدراسة/السنة	علي ميري حسن –سنة 2017
عنوان الدراسة	مخاطر التدقيق إزاء مراقب الحسابات بصدق وعدالة القوائم المالية (دراسة تحليلية)
نوع الدراسة	رسالة ماجستير ، تخصص علوم المحاسبة ، جامعة القاديسية ، العراق.
إشكالية الدراسة	تتمحور مشكلة الدراسة حول ضعف الاهتمام ببناء منهجية مدروسة وفق القواعد والمعايير التي تحدد كيفية تعامل مراقب الحسابات مع مخاطر التدقيق في القوائم المالية، كما أن غالبية مراقبي الحسابات لا يعتمدون على تقدير المخاطر والعوامل المؤثرة فيها من خلال الإستعانة بالوسائل والإجراءات لضمان الحصول على رأي سليم حول صدق وعدالة القوائم المالية .
أهداف الدراسة	تهدف الدراسة الى التعرف على الأنواع المستخدمة في مخاطر التدقيق والعوامل المؤثرة فيها ودراسة وتقييم وتحليل تلك المخاطر إزاء مراقب الحسابات حول صدق وعدالة القوائم المالية وإستخدام الطرق والإجراءات التي من خلالها يمكن الحد من هذه المخاطر وفق القواعد والمعايير التي تحدد كيفية عمل مراقب الحسابات مع مخاطر التدقيق في القوائم المالية .
منهج/أدوات الدراسة	تم إستخدام المنهج الإستقرائي لمعالجة الجانب النظري ، أما الجانب التطبيقي فقد تم الإعتماد على المنهج التحليلي و الإستنباطي وتم الإستعانة بالتقارير المالية المنشورة من قبل ديوان الرقابة المالية العراقي.
نتائج الدراسة	يعد إستخدام مراقب الحسابات للإجراءات التحليلية من العوامل المساعدة في زيادة فاعلية وكفاءة علية التدقيق لأنها تساعد المراقب في تحديد الأخطاء والتحريفات الموجود في بنود القوائم المالية مما يسهم في تخفيض مخاطر الإكتشاف.

المصدر : من إعداد الطالبين بناء على دراسة علي ميري حسن.

تقييم الدراسة:

تهدف الدراسة الى التعرف على الأنواع المستخدمة في مخاطر التدقيق والعوامل المؤثرة فيها بينما دراستنا ركزت على دور محافظ الحسابات في تعزيز موثوقية القوائم المالية، كما أن الدراسة السابقة اعتمدت على المنهج التحليلي والاستنباطي مع الاستعانة بتقارير مالية منشورة. واتفقت الدراستان على أن استخدام محافظ الحسابات للاجراءات التحليلية تساعده في اكتشاف الاخطاء والانحرافات.

إلا أن الاختلاف يكمن في تركيز الدراسة السابقة على أن الجرد الفعلي للأصل وفحص كل ما من شأنه أن يثبت وجود وملكية الأصل والتاكد من تسجيله محاسبيا وهو مايزيد من درجة الثقة والمصداقية في العناصر المكونة للقوائم المالية.

خلاصة الفصل الأول:

تتجلى مسؤولية محافظ الحسابات عند ظهور أخطاء و تجاوزات في صدق القوائم المالية، حيث تكمن مهمة محافظ الحسابات في استخراج الثغرات و العيوب المتسببة في حدوث هذه الأخطاء و التجاوزات من خلال إعداد تقارير خاصة تعد وفق لمعايير المتعارف عليها.

كما تطرقنا في هذا الفصل إلى إعطاء مفاهيم عامة و شاملة حول القوائم المالية و كذا الإطار ألمفاهيمي لمحافظ الحسابات.

تمهيد:

بعد استكمال للفصل الأول من الدراسة و المتمثل في الجانب النظري، سنقوم بعرض الجانب التطبيقي من الدراسة وهو دراسة ميدانية متمثلة في استبيان تم توزيعه على عينة عشوائية ممثلة لمجتمع الدراسة و هم خبير في المحاسبة و محافظ حسابات و محاسب معتمد و كذا مساعد محاسب وأساتذة في المحاسبة وذلك بولاية غرداية ، و من تم تمت إجراءات تصحيح الاستبيان من طرف أساتذة محكمين و تم استخدام برنامج SPSS .25 لإجراء التحليل الإحصائي المناسب لاختبار فرضيات الدراسة، للتوصل إلى النتائج التي تم تفسيرها في ضوء أدبيات الدراسة، و بالتالي تحقق الأهداف التي تسعى إليها، و نتناول خلال هذا الفصل مبحثين هما :

المبحث الأول: الطريقة و الأدوات.

المبحث الثاني: تحليل محاور الدراسة واختبار الفرضيات.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات

تعتمد الدراسة الميدانية بشكل أساسي على دراسة وتحليل دور محافظ الحسابات في توثيق القوائم المالية، التي نسعى لدراستها بالاعتماد على الإجابات الواردة في الاستبيان الموزع على المدققين الخارجيين، وكذا المحاسبين وخبراء المحاسبة والأكاديميين في الجانب المحاسبي لولاية غرداية.

المطلب الأول: منهج ومجتمع الدراسة

يتم اختيار منهج الدراسة معين يخضع لطبيعة الموضوع المدروس، كذلك الغاية منه ويعرف المنهج على أنه " الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته لاكتشاف الحقيقة وللإجابة على الأسئلة والاستفسارات التي يثيرها موضوع البحث"[1] وبالتالي اعتمدنا في موضوع بحثنا هذا على المنهج الوصفي الذي يعرف على أنه:

" مجموعة من الإجراءات البحثية التي تتكامل لوصف الظاهرة اعتمادا على جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها تحليلا كافيا ودقيقا لاستخلاص دلالتها والوصول إلى نتائج عن الظاهرة أو الموضوع محل الدراسة"[2]

وقد اعتمدنا على هذا المنهج الوصفي في الجانب النظري اما الجانب التطبيقي اعتمدنا على المنهج التحليلي لمعرفة دور محافظ الحسابات في توثيق القوائم المالية لدى عينة من الخبراء المحاسبيين والمدققين الخارجيين وتحليل المعلومات المتحصل عليها لمعرفة دور ممارسي مهنة المحاسبة في تعزيز موثوقية القوائم المالية.

أما مجتمع الدراسة فقد كان يعنى بخبير في المحاسبة ومحافظ حسابات ومحاسب معتمد و كذا مساعد محاسب وأساتذة في المحاسبة، أما عينة الدراسة فقد انحصرت في العناصر السالفة الذكر بولاية غرداية

المطلب الثاني: أدوات الدراسة

يتطلب أي بحث الاستعانة بمجموعة من الأدوات لجمع البيانات وكذا الوسائل الإحصائية وتتمثل الأدوات المستخدمة في جمع المعلومات وكذا الوسائل الإحصائية المستخدمة في دراستنا في:

1-أدوات جمع المعلومات

اعتمدنا في جمع المعلومات على استمارة الاستبيان كأداة لاستقصاء وجمع آراء وإجابات أفراد العينة حتى يتسنى لنا إبراز وجهات نظرهم حول الإطار العام الذي يحكم مجمل القضايا المرتبطة بالتدقيق الخارجي ومحافظ الحسابات، القوائم المالية...الخ، وتعرف الاستمارة على أنها " عبارة عن مجموعة من الأسئلة التي توجه إلى المبحثين في موقف مقابلة شخصية".

1 .- http://basiceducation.uobabylon.edu.iq consulté le 20/06/2018

2 -Idem

تضمن الاستبيان 32 سؤالا مقسمة إلى جزئيين حيث يشمل الجزء الأول على البيانات الشخصية والذي يحتوي على 5 أسئلة، أما الجزء الثاني فيحتوي على27 سؤال موزعة على محورين رئيسيين هما:

المحور الأول: 16 عبارة حول تقييم مستوى عمل محافظ الحسابات

المحور الثاني: 11 عبارة حول تقييم مستوى موثوقية القوائم المالية.

جدول رقم (2-1) إحصائية استمارات الاستبيان

البيان	الاستبيان	
	العدد	النسبة المئوية
عدد الاستمارات الموزعة	40	%100
عدد الاستمارات الملغاة	07	%17,5
عدد الاستمارات المعالجة	33	%82,5

المصدر: من إعداد الطالبين بناء حوصلة الاستمارات الموزعة.

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-1) أن عدد الاستمارات الموزعة بلغت 40 استمارة، كما تم إلغاء 07 استمارات بسبب نقص المعلومات فيها، وتم الإبقاء على 33 استمارة صالحة للتحليل لتمثل عينة الدراسة أي ما يعادل نسبة 82,5 %.

المطلب الثالث: الأساليب الإحصائية المستخدمة وصدق ثبات أداة الدراسة

1-الأساليب الإحصائية المستخدمة

لتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة تم استخدام الوسائل الإحصائية التالية:

التوزيعات التكرارية: تهدف إلى التعرف على تكرار الإجابات عند أفراد العينة.

المتوسط الحسابي: وذلك لمعرفة اتجاه آراء المستجوبين حول كل عبارات الاستمارة.

الانحراف المعياري: تم استخدامه للتعرف على مدى انحراف إجابات أفراد العينة لكل عبارة عن متوسطها الحسابي، ويلاحظ أن الانحراف المعياري يوضح التشتت في إجابات أفراد العينة.

معامل الارتباط بيرسون: وذلك لمعرفة هل هناك علاقة بين محاور، وقوة العلاقة حيث يكون الارتباط قويا عند اقتراب قيمته من الواحد الصحيح، وضعيفا عند اقترابه من الصفر، وتكون قيمته موجب عندما يكون الارتباط طردي، وقيمته سالبة عندما يكون الارتباط العكسي.

وقد تم إعداد الأسئلة على أساس مقياس ليكارث الخماسي الذي يحتمل خمسة إجابات، وهذا من أجل إبراز آراء أفراد العينة في مختلف الأسئلة الموجودة في الاستبيان من أجل تسهيل ترميز الإجابات كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-2) : توزيع الدرجات وفق مقياس ليكارث الخماسي

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: عز عبد الفتاح، مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام برنامج SPSS

2-صدق ثبات أداة الدراسة

أ - الصدق الظاهري :

قبل عرض الاستبيان تم طرحه على مجموعة من الأساتذة من جامعة غرداية متخصصين في التدقيق والمحاسبة من أجل التأكد من صحة العبارات وطريقة صياغتها وكذلك منهجية وشكل الاستبيان، وبعد الأخذ بعين الاعتبار مختلف النصائح والتوصيات قمنا بإعداد الشكل النهائي للاستبيان.

ثبات الاستبانة: يقصد بثبات الاستبانة أن يعطي هذا الاستبيان نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعه أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط ويكون ذلك من خلال حساب معامل الارتباط ألفا كرونباخ.

ب -اختبار الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ:

يعكس صدق وثبات الاستبيان مدى تجانس نتائج الدراسة، حيث يقصد بثبات أداة الدراسة أن يعطي النتائج نفسها إذا أعيد تطبيق الاستبيان على نفس العينة في نفس الظروف، لذلك قمنا باستخدام معامل الثبات الذي يسمى " آلفاكرونباخ " للحكم على ثبات أسئلة الاستبيان والتأكد من مصداقية المستجوبين، وكذلك من أجل قياس مدى توافق الإجابات مع بعضها البعض وموثوقية النتائج، وعند تطبيق هذا المعامل يجب أن تكون قيمته أكبر من 0.60 حتى نستطيع الحكم بموثوقية النتائج، والجدول التالي يبين لنا اختبار ثبات وصدق الاستبيان.

الجدول رقم (2-3) : اختبار الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ للاستبيان للمحور الأول

عدد الأسئلة	16
معامل ألفا كرونباخ	0.698

المصدر: مخرجات برنامج spss (انظر الملحق رقم 01)

التعليق: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ قيمة معامل الثبات (آلفا كرونباخ) للمحور الأول يساوي 0.698 وهي أعلى من القيمة 0,6، مما يمكن القول بأن عبارات هذا المحور متناسقة ومعبرة عن موضوع الدراسة.

الجدول رقم (2-4) : اختبار الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ للاستبيان للمحور الثاني

عدد الأسئلة	11
معامل ألفا كرونباخ	0.854

المصدر: مخرجات برنامج spss (انظر الملحق رقم 01)

التعليق: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ قيمة معامل الثبات (آلفاكرونباخ) للمحور الثاني يساوي 0.854 وهي أعلى من القيمة 0,6، مما يمكن القول بأن عبارات هذا المحور متناسقة ومعبرة عن موضوع الدراسة.

الجدول رقم (2-5) : اختبار الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ للاستبيان للمحور الكلي

عدد الأسئلة	27
معامل ألفا كرونباخ	0.833

المصدر: مخرجات برنامج spss (انظر الملحق رقم 01)

التعليق: من الجدول رقم (2-5) نلاحظ أن معامل ألفا يساوي 0.833 وهي أعلى من القيمة 0,6 وهذا يعني أن هناك استقرار بدرجة كبيرة في نتائج الاستبيان وعدم تغيرها بشكل كبير في حين لو تم إعادة توزيع هذا الاستبيان على نفس العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة.

المبحث الثاني: تحليل محاور الدراسة واختبار الفرضيات .

تفيد الفرضيات في تحديد المحاور الأساسية للدراسة و عدم خروج هذه الأخيرة عن هذه المحاور كذا جعل عملية التحليل تسير نحو الأهداف المبتغاة من البحث عن طرق اخذ عينات منتقاة من اجل تحصيل أفضل نتيجة ممكنة.

المطلب الأول: خصائص عينة الدراسة

لقد تمت دراسة خصائص أفراد العينة حسب المتغيرات الشخصية والوظيفية التالية:

(الجنس، العمر، المؤهل العلمي، مجال الوظيفة الحالية، الأقدمية).

عينة الدراسة وخصائصها:

- مجتمع الدراسة الميدانية:

تم اختيار الدراسة الميدانية من الأشخاص الذي يملكون مؤهلات ومقدرة في التحكم على مختلف العبارات الواردة في الاستبيان سواء الخاصة بالتدقيق أو المحاسبة.

- عينة الدراسة:

لم يتم تحديد حجم عينة الدراسة بشكل مسبق قبل توزيع الاستبيان، حيث قمنا بتوزيع حوالي 40 استبيان وقد اعتمدنا طريقة التسليم والاستلام المباشر لمفردات العينة.

بعد عملية الفرز والتبويب والتنظيم، تقرر الإبقاء على 33 استبيان من مجموع 40 استبيان تمثل عينة الدراسة، بعدما قمنا باستبعاد 7 استمارات لعدم الإجابة عليها من طرف بعض مفردات الدراسة والجدول التالي يبين الإحصائية الخاصة باستمارة الاستبيان.

أولا – المتغيرات الشخصية:

متغير الجنس:

يوضح الجدول التالي نتائج توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس:

الجدول رقم (2–6): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	التكرار النسبي
ذكر	30	% 90.9
أنثى	03	% 9.1
المجموع	33	%100

المصدر: من اعداد الطالبين بناءا عل مخرجات برنامج spss (انظر الملحق رقم 03)

التعليق: من خلال الجدول أعلاه الذي يبين لنا التكرارات المطلقة والنسبية لأفراد العينة المدروسة وذلك حسب متغير الجنس، حيث نلاحظ أن أغلب أفراد عينة الدراسة كانوا ذكورا بنسبة تمثل **90.9 %**، في حين أن نسبة الإناث كانت **9.1** %مما يمكن القول بأن ممارسي مهنة المحاسبة والتدقيق بالولاية محل الدراسة ينتمون إلى جنس الذكور.

متغير العمر:ىيوضح الجدول التالي نتائج توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر:

الجدول رقم (2–7): توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر

الفئة العمرية	التكرار المطلق	التكرار النسبي
أقل من 30سنة	**15**	**% 45,5**
من 30 – 40 سنة	**10**	**% 30,3**
من 41 – 50 سنة	**3**	**% 9,1**
أكثر من 50 سنة	**5**	**% 15,1**
المجموع	**33**	**%100**

المصدر: من اعداد الطالبين بناءا عل مخرجات برنامج spss (انظر الملحق رقم 03)

التعليق: من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر، وهي مقسمة إلى عدة فئات عمرية، حيث نلاحظ أن الفئة العمرية التي شهدت أكثر تكرار هي الفئة أقل من 30سنة بنسبة تقدر بـ 45,5 %، أما أقل نسبة للفئات العمرية هي الفئة الثالثة من 41 – 50 سنة بنسبة تقدر بـ 9,1 %، أي أن فئات الأكثر ظهورا هي الفئة الشبانية

متغير المؤهل العلمي:

يوضح الجدول التالي نتائج توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي:

الجدول رقم (2–8): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل	التكرار	التكرار النسبي
ليسانس	**24**	**% 72.7**
ماجستير	**3**	**% 9.1**
دراسات عليا	**3**	**% 9.1**
شهادات مهنية	**3**	**% 9.1**
المجموع	**33**	**%100**

المصدر: من اعداد الطالبين بناءا عل مخرجات برنامج spss (انظر الملحق رقم 03)

التعليق: يبين لنا الجدول الموضح أعلاه توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي، حيث كانت أغلبية العينة من الحاصلين على شهادة ليسانس بنسبة تقدر بـ 72.7 %، أما باقي الشهادات للمؤهل المحصل عليها من أفراد عينة الدراسة بلغ نسب متساوية9.1%،

متغير الوظيفة الحالية:

الجدول رقم (2–9): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوظيفة الحالية

الوظيفة الحالية	التكرار	التكرار النسبي
خبير محاسبي	**3**	**% 9.1**
محافظ حسابات	**12**	**% 36.4**
محاسب معتمد	**3**	**% 9.1**
مساعد مدقق	**6**	**% 18.2**
أكاديمي	**9**	**% 27.2**
المجموع	**33**	**%100**

المصدر: من اعداد الطالبين بناءا عل مخرجات برنامج spss (انظر الملحق رقم 03)

التعليق: من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا توزيع التكرارات المطلقة والنسب المئوية حسب متغير الوظيفة الحالية موزعة إلى 05 وظائف، حيث كانت أكبر نسبة ظهور لوظيفة محافظ الحسابات بنسبة تقدر بـ 36.4 %، أما الوظيفة أقل نسبة كانت للمحاسبين المعتمدين بنسبة تقدر بـ 9.1 %، أي أن أغلب الوظائف ممارسة من أفراد عينة الدراسة كانت لمحافظي الحسابات أي خدمات التدقيق والمراجعة المالية.

متغير الأقدمية:

يوضح الجدول التالي نتائج توزيع عينة الدراسة حسب متغير الأقدمية:

الجدول رقم (2-10): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الأقدمية

الفترة الزمنية	التكرار المطلق	التكرار النسبي
أقل من 05 سنوات	10	% 33.3
من 05-10 سنة	15	% 45,5
من 11-15 سنة	5	% 15.1
أكثر من 15	3	% 9.1
المجموع	33	%100

المصدر: من اعداد الطالبين بناءا عل مخرجات برنامج spss (انظر الملحق رقم 03)

التعليق: يوضح لنا الجدول أعلاه توزيع عينة الدراسة حسب متغير الأقدمية والتي كانت موزعة عبر فئات زمنية، حيث نلاحظ أن الفئة الثانية من 06-10 سنة هي أكثر تكرار بالنسبة لأفراد العينة المدروسة بنسبة تقدر بـ 45,5 %، أما الفئة أقل نسبة لأفراد العينة كانت من نصيب الفئة الرابعة بنسبة تقدر ب 9.1 % أي أن أفراد عينة الدراسة لهم مستوى مقبول على العموم وهذا ما كان ممثلا بالفئة الثانية.

المطلب الثاني: تحليل محاور الدراسة واختبار الفرضيات

من خلال هذا الجزء سنحاول وصف وتحليل إجابات عينة الدراسة بخصوص كل محور من محاور الدراسة، ثم استنتاج اتجاه العينة لكل سؤال من أسئلة الدراسة وهذا بالاعتماد على الأوزان المرجحة لمقياس ليكارث الخماسي، حيث قمنا بحساب طول الفئة والذي يساوي حاصل قسمة عدد المسافات والتي هي 4 مسافات على عدد الخيارات المتاحة أمام المستجوبين والتي هي (غير موافق بشدة، غير موافق، محايد، موافق، موافق بشدة) وعليه يساوي طول الفئة 5/4=0،8 وبهذا يصبح توزيع الإجابات حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (2-11) يمثل معايير تحديد الاتجاه

الرأي	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
المتوسط المرجح	من1 إلى 1.80	من1.81الى 2.60	من 2.61الى 3.40	من 3.41 إلى 4.20	من 4.21 الى 5

المصدر: من إعداد الطالبين

الجدول رقم (2-12): تقييم مستوى عمل محافظ الحسابات

المحور الأول				
رقم العبارة	**العبارة**	**المتوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	**اتجاه العينة**
01	يعد محافظ الحسابات الشخص المؤهل للقيام بعملية المراجعة القانونية السنوية لحسابات الشركات.	4.27	0.45	موافق بشدة
02	لدى محافظ الحسابات المعرفة الكافية بمعايير التدقيق الدولية التي تمكنه من اكتشاف مواطن الغش والأخطاء.	4.36	0.48	موافق بشدة
03	يتمتع محافظ الحسابات بتأهيل علمي وعملي وفقا لمعايير التدقيق الدولية	4.27	0.62	موافق بشدة
04	تفي محتويات تقارير محافظ الحسابات بمتطلبات الأطراف ذوي العلاقة	3.64	0.89	موافق
05	تعرض تقارير محافظ الحسابات جميع أوجه القصور ونقاط الضعف المكتشفة بالمؤسسة	4.00	0.89	موافق
06	يقوم محافظ الحسابات بتطبيق معايير التدقيق الجزائرية بالمؤسسة محل التدقيق.	4.00	0.75	موافق
07	يقوم محافظ الحسابات بإعداد تقاريره بالشكل والوقت المناسبين.	4.00	0.61	موافق
08	الهدف الرئيسي لقيام محافظ الحسابات بمراجعة القوائم المالية هو إعداد تقرير نهائي عن مدى صحة وعدالة القوائم المالية	3.73	0.62	موافق

09	يقدم محافظ الحسابات توصيات ملموسة لتحسين جودة القوائم المالية للمؤسسة	3.91	0.67	موافق
10	يلعب محافظ الحسابات دور فاعلا في الحد من الفساد المالي والإداري من خلال توثيق البيانات المالية للمؤسسة محل المراجعة	4.00	0.75	موافق
11	يبذل محافظ الحسابات جهده للكشف عن وجود أي تحريفات بالقوائم المالية	3.91	0.91	موافق
12	يقوم محافظ الحسابات بإعداد برنامج عمل كاف لتدقيق المؤسسة محل المراجعة	3.73	0.97	موافق
13	توجد إجراءات واضحة ومحددة لتنفيذ عملية التدقيق لحافظ الحسابات	3.55	0.79	موافق
14	يقوم محافظ الحسابات بمتابعة الملاحظات المقدمة في كل عملية تدقيق للتأكد من سلامة نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة محل الراجعة	4.09	0.67	موافق
15	يعد عدم اكتشاف الأخطاء والانحرافات الغير القانونية له علاقة بإهمال محافظ الحسابات وتقصيره في أداء واجباته المهنية	3.91	1.25	موافق
16	توجب المساءلة القانونية لمحافظ الحسابات في حالة فشله في اكتشاف التضليل الوارد بالقوائم المالية	3.64	1.08	موافق
الاتجاه العام		**3.93**	**0.34**	**موافق**

المصدر: من اعداد الطالبين بناءا عل مخرجات برنامج spss (انظر الملحق رقم 04)

التعليق على نتائج الدراسة:

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-12)، أن إجمالي أفراد عينة الدراسة على الموافقة على العبارات التي تخص فاعلية عمل محافظ الحسابات، ويظهر ذلك في متوسط الحسابي العام المقدر بـ 3.93 والانحراف المعياري المقدر بـ.0.34 مما يدل على التوافق والتجانس الكبيرين بين آراء أفراد العينة، ما يظهر الكفاءة التامة لغالبية أفراد العينة حيث كان اتجاه العينة نحو "موافق ".

ويشير الجدول أيضا على موافقة أفراد العينة على عبارة رقم (02) "" لدى محافظ الحسابات المعرفة

الكافية بمعايير التدقيق الدولية التي تمكنه من اكتشاف مواطن الغش والأخطاء " حيث جاءت أعلى نسبة بمتوسط حسابي قدره 4.36 وانحراف معياري قدره 0.48. مما يدل أن درجة استجابة العبارة عالية جدا.

في حين تحصلت العبارة رقم (13) " توجد إجراءات واضحة ومحددة لتنفيذ عملية التدقيق لحةافظ الحسابات " على أدنى نسبة بمتوسط حسابي قدره 3.55 وهذا يدل على درجة موافقة اقل من طرف أفراد العينة.

الجدول رقم (2-13): تقييم مستوى موثوقية القوائم المالية

المحور الأول				
رقم العبارى	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
01	تقوم المؤسسة بإعداد القوائم المالية طبقا للتشريع الجزائري المعمول به.	4.54	0.50	موافق بشدة
02	تعرض القوائم المالية للمؤسسة المعلومة المالية بشكل واضح وسليم.	3.73	0.87	موافق
03	لدى المؤسسة نظام رقابة فعال يمنع من وقوع الغش والأخطاء بالقوائم المالية.	3.00	1.22	محايد
04	تعتبر البيانات الواردة في القوائم المالية معبرة تعبيرا كافيا لما تتضمنه هذه القوائم من معلومات	3.09	0.91	محايد
05	يتم التأكد من صحة وسلامة ودقة البيانات الحسابية المقيدة في الدفاتر ومدى الاعتماد عليها	3.91	0.67	موافق
06	تظهر القوائم المالية النتيجة السليمة للأعمال والمركز المالي الحقيقي للمؤسسة	3.73	0.76	موافق
07	تتحقق الجودة في التقارير المالية من الإفصاح على تلك القوائم المالية	4.09	0.29	موافق
08	عند إعداد وتقديم القوائم المالية يجب توفير المعلومات ذات الخصائص النوعية التي تجعلها مفيدة وذات منفعة، الأمر الذي يتطلب	3.64	0.89	موافق

	الأخذ بعين الاعتبار التوفيق بين التكلفة والعائد.			
09	يؤدي تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية إلى تحسين المعلومات المالية المستخرجة من القوائم المالية.	4.18	0.39	موافق
10	يتم إعداد القوائم المالية دون حذف أو انتقاء معلومات لصالح قرارات أو فئات معينة	4.27	0.62	موافق
11	النتائج المتوصل إليها بالقوائم المالية من قبل المؤسسة باستخدام أساليب معينة للقياس والإفصاح يمكن أن يتوصل إليها شخص آخر باستخدام نفس الأساليب.	3.36	0.99	موافق
المجموع		3.76	0.50	موافق

المصدر: من اعداد الطالبين بناءا عل مخرجات برنامج spss (انظر الملحق رقم 05)

التعليق على نتائج الدراسة:

يتبين من خلال الجدول رقم (2-13) إن متوسط الحسابي العام المقدر بـ 3.76 واتجاه العينة نحو موافق، أي أنه يتم القيام بتقييم بجزء كبير على مستوى موثوقية القوائم المالية، مما يؤدي إلى إضفاء مصداقية ودلالة عالية على القوائم المالية للأطراف المستفيدة منها.

كما يشير الجدول إلى أن العبارة رقم (01) " تقوم المؤسسة بإعداد القوائم المالية طبقا للتشريع الجزائري المعمول به." نالت أعلى نسبة بمتوسط حسابي يقدر بـ 4.54 والانحراف المعياري يقدر بـ0.50 مما يدل موافقة بشدة من طرف اغلب أفراد العينة على هذه العبارة.

في حين كان التردد من قبل أفراد العينة بالموافقة على العبارة رقم (03) " لدى المؤسسة نظام رقابة فعال يمنع من وقوع الغش والأخطاء بالقوائم المالية." بمتوسط حسابي 3.00 وانحراف معياري قدر بـ 1.22 مما يدل على تشتت أفراد العينة في الإجابة، وجاءت هذه العبارة في المرتبة الأخيرة.

عرض إجابات المقابلة

قمنا بإجراء مقابلة مع أحد ممارسي مهنة المحاسبة والتدقيق بولاية غرداية، وهو محافظ الحسابات (ح.ن) قصد أخذ قدر كافي من الإجابات تدعيما لنتائج الاستبيان المستخدم في المطلب السابق، وذلك لإعطاء نتائج كافية وواضحة حول موضوع الدراسة.

الجدول رقم (2-14): عرض نتائج المقابلة

الرقم	السؤال	الجواب
01	كيف يقوم محافظ الحسابات بإعداد برنامج عمل تدقيق للمؤسسات؟	جمع كل المعطيات والمعلومات المتعلقة بالمؤسسة المعنية.
02	فيما تتمثل أهم الآليات التي يعتمد عليها محافظ الحسابات عند تدقيقه للقوائم المالية؟	التسجيل المحاسبي للعمليات المتعلقة بالنشاط مع إثبات الوثائق والمستندات المحاسبية.
03	ماهي أهم الملاحظات التي يجب على محافظ الحسابات الإشارة إليها في تقريره بخصوص صدق وعدالة القوائم المالية؟	كل الأعباء المتعلقة بالنشاط ومصاريف العاملين وكل التكاليف.
04	هل توجد آليات محددة لاكتشاف التلاعبات الموجودة بالقوائم المالية؟	الاختلاف في نسب التكاليف وخاصة بالسنوات السابقة.
05	ما هي أهم الشروط الواجب توفرها للحصول على جودة معلومات بالقوائم المالية؟	أوراق الإثبات والمستندات والوثائق المحاسبية.
06	هل تعتبر معايير التدقيق الجزائرية ملائمة ومساعدة للكشف عن التلاعبات والانحرافات بالقوائم المالية؟	تعتبر معايير التدقيق الجزائرية مستمدة من المعايير الدولية للتدقيق.
07	هل توجد معايير تدقيق أخرى كمعايير التدقيق الدولية يتبعها محافظ الحسابات قصد الحصول على نتائج تدقيق أفضل؟	معايير الإفصاح والتقارير المالية.
08	ما هو الإجراء المتخذ من قبل محافظ الحسابات في حالة عدم توفر كامل	عن طريق التقرير والنتائج المتوصل إليها.

	المعلومات عن نشاط المؤسسة؟ وكيف يتم إبداء رأي؟	
09	هل يعتبر أمرا ضروريا تدقيق كافة المستندات والسجلات المحاسبية للحكم على موثوقية القوائم المالية؟ أم يتم الاعتماد على عينة إحصائية؟	حسب حجم المؤسسة ونشاطها.
10	في حالة وجود عدة فروع لمؤسسة ما كيف يتم التأكد من موثوقية وعدالة القوائم المالية لها؟	تقييم العمل حسب كل فرع وقوائمه المالية والاعتماد عليها في تدقيق القوائم المدمجة.
11	هل توجد متابعة فعلية من قبل محافظ الحسابات حول تصحيح الأخطاء المكتشفة والملاحظات المقدمة بتقرير التدقيق.	حسب كل مؤسسة.
12	هل تلتزم المؤسسات محل التدقيق بأخذ التوصيات المقدمة من قبل محافظ الحسابات حول تحسين عرض القوائم المالية؟	هناك تدقيق اختباري وتدقيق اختياري وتدقيق إلزامي، أما النوع الأول تحسين عرض القوائم المالية جعله ملزما بنتائجه.

2-التعليق على نتائج المقابلة:

يوضح لنا الجدول أعلاه نتائج المقابلة التي أجريت مع السيد :(ن. ح) محافظ حسابات بولاية غرداية حيث تمثلت أهم نتائج المقابلة فيما يلي:

- تتطلب الواجبات المهنية على محافظ الحسابات جمع كافة البيانات والمعطيات الضرورية حول المؤسسة وتوثيقها لإعداد برنامج عمل ملائم وواضح المعالم.
- تعتبر أدلة الإثبات المكتوبة أو المسجلة بدفاتر المؤسسة دليلا قويا يعتمد عليه محافظ الحسابات للإدلاء برأيه.
- بما أن تكاليف المؤسسة مثبتة في دفاترها وسجلتها يقوم محافظ الحسابات بالتحقق من صحتها والإشارة إليها في تقريره النهائي.
- يقوم محافظ الحسابات بالاعتماد على معيار التدقيق الجزائري رقم 520 "الإجراءات التحليلية" عن طريق المقارنة بين نسب ومؤشرات مالية وغير مالية للحكم على طبيعة الانحرافات الموجودة خاصة

عند المقارنة بين السنة الحالية والسنوات السابقة.

- تعتبر المعايير الدولية للتدقيق الركيزة الأساسية التي استمدت منها الجزائر معايير التدقيق الجزائرية وهي كافية لجمع أدلة التدقيق وأوراق العمل باعتبارها أساس توثيق نظام الرقابة الداخلية.
- يعتبر النظام المحاسبي المالي الذي أصدر بموجب قانون 07-11 والمبادئ والمعايير التي يستمدها من معايير المحاسبة الدولية كدليل أساسي يحتكم إليه محافظ الحسابات لمعرفة صحة الممارسات الحسابية بالمؤسسة.
- أصبح نوع التدقيق الذي يجريه محافظ الحسابات في الوقت الحالي تدقيق اختباري يعتمد على المعاينة، وهذا يعود لكبر حجم ونشاط المؤسسات، أما في حالة المؤسسات ذات نشاط متوسط أو منخفض فيمكن إجراء تدقيق كامل على الوثائق والمستندات المحاسبية المؤيدة لنظام الرقابة الداخلية.
- بالنسبة للمؤسسات الكبرى وقبل قيام محافظ الحسابات بتوثيق نظام الرقابة الداخلية يتم طلب كافة المعلومات التفصيلية عن الفروع التابعة بالإضافة إلى تقارير التدقيق السابقة عن هذه الفروع من أجل المعرفة الكافية لطبيعة المهمة وإجراء توثيق سليم لنظام الرقابة الداخلية.
- محافظ الحسابات ليس المسؤول عن اكتشاف الأخطاء والتلاعبات التي قد تحدث بنظام الرقابة الداخلية، وإنما ذلك من اختصاص إدارة المؤسسة، أما دور محافظ الحسابات يكمن في الإبلاغ عن هذه الانحرافات إن وجدت ومتابعة تصحيحها من قبل الإدارة.
- بعد إتمام محافظ الحسابات لعملية التدقيق، يقوم بإعداد تقارير نهائية حسب الاتفاق مع مجلس الإدارة أو المساهمين، وقد يشمل التقرير العام النتائج المتوصل إليها والملاحظات المهمة. والتصحيحات اللازمة دون تدخل في التسيير، وهذا ما على المؤسسة التقيد به والالتزام بتنفيذ ملاحظاته وتوصياته من أجل تحسين نظام الرقابة الداخلية.

المطلب الثالث: اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج

قبل قيامنا باختبار فرضيات الدراسة سنقوم بدراسة العلاقة الارتباطية بين متغيرات الدراسة المتمثلة في كل من المحور الأول والمحور الثاني.

الجدول رقم (2-15): دراسة العلاقة الارتباطية بين متغيرات الدراسة

المتغيرات	قيمة معامل الارتباط	مستوى الدلالة
المحور الأول، المحور الثاني	0.44	0.10

المصدر: من اعداد الطالبين بناءا عل مخرجات برنامج spss (انظر الملحق رقم 06)

التعليق: يبين لنا الجدول رقم (2-15) العلاقة الارتباطية بين متغيرات الدراسة " تقييم مستوى عمل محافظ الحسابات وتقييم مستوى موثوقية القوائم المالية"، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط 0.44 وهي قيمة

متوسطة على العموم، هذا ما يمكننا بالقول أن المهام التي يقوم بها محافظ الحسابات في تقييم مستوى موثوقية القوائم المالية تعتبر غير كافية، لذلك يتطلب بذل العناية المهنية اللازمة لإعطاء رأي سليم حول موثوقية القوائم المالية ومدى الاعتماد عليها.

الجدول رقم(2-16): اختبار الفرضية الأولى

الوسط الحسابي المفترض = 4 (موافق)				
المحور الأول	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	مستوى الدلالة
المجموع	3.93	0.34	-1.049	0.30

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا عل مخرجات برنامج spss (انظر الملحق رقم 07)

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-16) أن المتوسط الحسابي بلغ 3.93 ومستوى الدلالة أكبر من 0,05 ، ومن خلال المقارنة بالوسط الحسابي المفترض والوسط الحسابي الحقيقي نلاحظ وجود تقارب بين إجابات المستجوبين من أفراد العينة حول درجة الموافقة، أي أن محافظ الحسابات يقوم بإعداد برنامج عمل لتدقيق أي مؤسسة خاضعة لهذه العملية التي يلزمها القانون التجاري على شركات المساهمة، إلا أنه حسب توجهات أفراد العينة يتطلب ذلك إلماما كافيا وكفاءة عالية للقيام بمهامه. وعليه يتم قبول الفرضية الأولى التي تنص على " لدى محافظ الحسابات الخبرة الكافية والمهارات اللازمة للقيام بمهامه على مستوى جيد "

الجدول رقم (2-17) اختبار الفرضية الثانية

الوسط الحسابي المفترض = 4 (موافق)				
المحور الثاني	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	مستوى الدلالة
المجموع	3.76	0.50	-2.650	0.01

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا عل مخرجات برنامج spss (انظر الملحق رقم 07)

التعليق نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-17) أن المتوسط الحسابي بلغ 3.76 ومستوى الدلالة أقل من 0,05 مستوى المعنوية الإحصائية 0.05 وعليه يتم قبول الفرضية الثانية التي تنص على أنه" تتسم القوائم المالية المدققة إلى درجة عالية من الموثوقية "

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تطرقنا إلى الجانب التطبيقي للدراسة و ذلك بإعداد استبيان، وقد تم معالجة الدراسة الإحصائية باستخدام الانحراف المعياري و المتوسط الحسابي و النسب و التكرارات و تحليلها بغرض الوصول إلى أهداف الدراسة، و خصصنا هذا الفصل إلى استعراض نتائج التحليل الإحصائي للبيانات التي تم تجميعها بواسطة الاستبيان من عينة الدراسة، و المكونة من خبراء محاسبين و محافظي حسابات ومساعدي المدققين ومن أكاديميين ،كما قمنا بإعداد مقابلة مع أحد ممارسي مهنة التدقيق والمراجعة المالية بالجزائر وهو محافظ حسابات بمدينة غرداية ، و من خلال دراستنا وجدنا أن لمحافظ الحسابات دور كبير وفعال في توثيق القوائم المالية مما ينعكس بالإيجاب على مستخدمي هذه القوائم المالية من مختلف الأطراف ذات الصلة.

لقد أتاحت لنا هده الدراسة استخلاص أن محافظ الحسابات يلتزم بالواجبات المهنية في أداء المهام الموكلة له و ذلك سعيا وراء معلومات مالية صادقة ، باعتماد تقرير يتحمل فيه المسؤولية لأنه يمثل ضمان مستخدمي القوائم المالية التي عرفنها في دراستنا على أنها المنتج النهائي للنظام المحاسبي الذي تمت تغذيته بالبيانات التي تم تصنيفها و تقييمها و تسجيلها لتعطي صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة، حتى تمكن مستخدميها من اتخاذ القرارات و يمكن ذكر نتائج البحث و اختبار الفرضيات و التوصيات و أفاق البحث كمايلي:

1 -يقوم محافظ الحسابات بمراجعة عناصر القوائم المالية، وذلك من خلال طرق وأساليب مختلفة،كما يتأكد من صحة تقييمه وكذا تسجيله محاسبيا، وهذا ما يزيد من درجة الثقة والمصداقية في العناصر المكونة للقوائم المالية، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية والتي تنص على أن الاعتماد على محافظ حسابات في مراجعة القوائم المالية يقوم على مجموعة من المعايير المتعارف عليها والمقبولة عموما، من شأنه تعزيز الثقة في القوائم المالية، وجعلها تعبر عن الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية.

2 - .توجد عدة أنواع للتقارير التي يلجأ إليها محافظ الحسابات في نهاية المهمة و ذلك حسب القوائم المالية التي قام بمراجعتها.

3 - يثبت الواقع العملي أن مهنة محافظ الحسابات في الجزائر لا تزال تعاني بعض النقائص فيما يخص تنظيمها من خلال عدم إصدار مرسوم خاص بأخلاقيات المهنة يواكب التغيرات الحاصلة.

4 -إن إتباع محافظ الحسابات لمعايير التدقيق الدولي يعطي موثوقية أكثر للمعلومة المحاسبية التي صادق عليها , ويخدم أكثر استثمار الشركات الأجنبية في الجزائر.

5 - . المصادقة على المعلومات المالية والمحاسبية تمثل الضمان الذي يعتمد عليه مستخدمي هذه المعلومات.

6 -يتمتع محافظ الحسابات بالاستقلالية أثناء أدائه لمهامه في مراجعة الحسابات، وتظهر هذه الاستقلالية من خلال تصرفه بنزاهة وبدون تحيز عند أداء الخدمات المهنية، وهذا ما يدعم عملية إضفاء الثقة و المصداقية في المعلومات المحاسبية المتضمنة في القوائم المالية.

التوصيات:

بناءا على النتائج التي تم الوصول إليها نقترح جملة من التوصيات والتي نهدف من خلالها إلى ضرورة تدعيم أعمال محافظي الحسابات وهذا يصب في الهدف النهائي وهو الحصول على معلومات ذات مصداقية وتعبر عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة الاقتصادية، ويمكن إيجاز هذه التوصيات من خلال العناصر التالية:

1 -تفعيل القوانين والتشريعات الخاصة بواجبات وحقوق محافظي الحسابات مع التشديد في تطبيق العقوبات الرادعة على كل من يخالفها سواء من قبل محافظي الحسابات أو من قبل المؤسسات.

2 - نقترح أيضا ضرورة تدعيم استقلال محافظي الحسابات لتعزيز الثقة والمصداقية بالقوائم المالية التي تم مراجعتها، وذلك من خلال:

- التحديد الواضح للدور الذي تقوم به المنظمات المهنية في تدعيم استقلال محافظي الحسابات.
- و ضع الإجراءات اللازمة بهدف تفادي تأثير أداء خدمات غير المراجعة على استقلال محافظ الحسابات

3- ضرورة إقامة نظام رقابة داخلية في كل المؤسسات الاقتصادية والعمل على تفعيله والالتزام الصارم بإجراءات هذا النظام الرقابي.

4 -توسيع مسؤولية محافظ الحسابات الخاصة باكتشاف الأخطاء والغش، بهدف تمكين مستخدمي القوائم المالية من الثقة في أرائهم عن صدق وعدالة هذه القوائم في التعبير عن الوضعية المالية للمؤسسة.

5 - نقترح على المنظمات المهنية القيام بفحص مختلف حالات الغش والتصرفات الغير قانونية وذلك بهدف معرفة الأساليب التي استخدمت لإجراء التلاعب في القوائم المالية، وكذا الطرق التي أتبعت لإخفاء ذلك.

اولا: مراجع باللغة العربية

أ. الكتب

1) زاهرة توفيق سواد ، مراجعة الحسابات والتدقيق ، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن،2009 .

2) سامي محمد الوقاد، لؤي محمد الوديان ، تدقيق الحسابات 1 ، الطبعة الأولى ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن .

3) عبد الفتاح الصحن ، ومحمود ناجي ، درويش ، أصول المراجعة ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، الإسكندرية، مصر ، 2000 .

4) بوتين محمد، المحاسبة العامة للمؤسسة، الديوان المطبوعات الجامعية، ط 5 ،الجزائر، 2005.

5) لعشيشي جمال، محاسبة المؤسسة والجباية، دار الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2010 .

6) هوام جمعة، المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد و المعايير المحاسبية الدولية IFRS/IAS 2009/2010،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010 .

7) عطية عبد الرحمان، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي(المخطط المحاسبي الجديد)،الطبعة الثانية، دار جيطلي،الجزائر،2011 .

8) محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة الإبلاغ المالي الدولية ,دار وائل للنشر، الأردن ,2008

9) طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية، الإسكندرية ,2006.

10) زغدار أحمد وسفير محمد، خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية، مجلة الباحث ,العدد07،2010، جامعة ورقلة.

11) طارق عبد العال حماد ,تحليل القوائم المالية لغرض الإستثمار ومنح الإئتمان ,الدار الجامعية ,الإسكندرية , 2006

ب. النصوص التشريعية

13) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 22 ، الصادرة بتاريخ 11 يوليو 2010 .
14) المادة 73 من القانون التجاري الجزائري10-01
15) المادة 830 ، 829 ، 825 ، من القانون التجاري الجزائري.
16) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19 ،الصادرة بتاريخ 25مارس2009م .
17) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ,العدد 74 ، الصادرة بتاريخ 27 نوفمبر 2007.
18) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ,العدد 27 ، الصادرة بتاريخ 28 ماي 2008 .
19) القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد74 ،الصادرة بتاريخ 25نوفمبر2007م.
20) قرار يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها،

ت. مذكرات و مداخلات

21) آمال بن يخلف، المراجعة الخارجية في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر،2012 .
22) شرقي عمر ، الملتقى الوطني الثامن ، مداخلة حول محافظ الحسابات بين المهام والمسؤوليات ، دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمغرب ، حول مهنة تدقيق في الجزائر ، الواقع والآفاق في ضوء المستجدات العالمية المعاصرة ، جامعة سكيكدة ، يوم 11 و 12 أكتوبر 2010
23) طيطوس فتحي ، محافظ الحسابات في الجزائر ، مجلة دفاتر السياسة والقانون ، العدد التاسع ، جوان 2013

ثانيا: مراجع باللغة الأجنبية

A. Les ouvrages

24) TAZDAIT Ali, maitrise du système comptable financier, 1er édition, Edition ACG, algerie, 2009.
25) MAILLET Catherine, LE MANH Anne, Normes internationales IAS/IFRS, Editions BERTI, Algerie, 2007.
26) Conseil National de la Comptabilite, Le Systeme Comptable Financier, Editions, ENAG, Algerie, 2009.

27)BOUVIER Anne-Marie, DISLE Charlotte, Introduction a la comptabilite cas pratique, DUNOD, Paris, France2008.

B. Les mémoires

27) Samir merouani, Le projet du nouveau système comptable Algérien, Anticiper et préparer le passage, mémoire de magistère en sciences de gestion, l'école supérieure de commerce, Alger,2007.

C. Sites internet

28) www.startimes.com,20/07/2018, .
29) http://www.dorar- aliraq.net /threads / 11639.
30) www.wikipedia.org. consulte le 22/07/2018.

الملحق رقم 01 :

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,833	27

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,698	16

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,854	11

الملحق رقم (02) :

Statistiques

		الجنس	العمر	المؤهل_العلمي	الوظيفة_الحالية	ألقدمية_المهنية
N	Valide	33	33	33	33	33
	Manquant	0	0	0	0	0
Moyenne		1,09	1,64	1,45	3,36	1,45
Erreur standard de la moyenne		,051	,114	,157	,264	,088
Ecart type		,292	,653	,905	1,517	,506
Somme		36	54	48	111	48

Table de fréquences

الملحق رقم 03 :

الجنس

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	30	90,9	90,9	90,9
	أنثى	3	9,1	9,1	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

العمر

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	من 03 فأقل	15	45,5	45,5	45,5
	من03-03سنة	33	03,0	03,0	
	من03-03 سنة	3	9,1	9,1	
	أكثر من 03 سنة	0	30,3	30,3	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

المؤهل_العلمي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ليسانس	24	72,7	72,7	72,7
	ماجستير	0	9,1	9,1	
	دراسات عليا	0	9,1	9,1	
	شهادات مهنية	3	9,1	9,1	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

الوظيفة_الحالية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	خبير محاسبي	3	9,1	9,1	9,1
	محافظ الحسابات	12	36,4	36,4	
	محاسب معتمد	0	1.3	1.3	
	مساعد مدقق	6	18,2	18,2	
	اكاديمي	1	2..2	2..2	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

االقدمية_المهنية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 0 سنوات	33	00.0	00.0	33.3
	من 6 - 33 سنوات	15	45,5	45,5	
	من 33 - 30 سنوات	0	30.3	30.3	
	اكثر من 30 سنة	0	1.3	1.3	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

Statistiques

		الجنس	العمر	المؤهل_العلمي	الوظيفة_الحالية	االقدمية_المهنية
N	Valide	33	33	33	33	33
	Manquant	0	0	0	0	0
Moyenne		1,09	1,64	1,45	3,36	1,45
Erreur standard de la moyenne		,051	,114	,157	,264	,088
Ecart type		,292	,653	,905	1,517	,506
Somme		36	54	48	111	48

Table de fréquences

الجنس

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	30	90,9	90,9	90,9
	أنثى	3	9,1	9,1	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

العمر

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	من 03 فأقل	15	45,5	45,5	45,5
	من03-03سنة	15	45,5	45,5	90,9
	من03-03 سنة	3	9,1	9,1	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

المؤهل_العلمي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ليسانس	24	72,7	72,7	72,7
	ماجستير	6	18,2	18,2	90,9
	شهادات مهنية	3	9,1	9,1	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

الوظيفة_الحالية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	خبير محاسبي	3	9,1	9,1	9,1
	محافظ الحسابات	12	36,4	36,4	45,5
	مساعد مدقق	6	18,2	18,2	63,6
	اكاديمي	12	36,4	36,4	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

ألقدمية_المهنية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 0 سنوات	18	54,5	54,5	54,5
	من 6 - 33 سنوات	15	45,5	45,5	100,0
	Total	33	100,0	100,0	

الملحق رقم 04 :

Statistiques

		السؤال3_3	السؤال3_2	السؤال3_0	السؤال3_0	السؤال3_0	السؤال3_6	السؤال3_.
N	Valide	33	33	33	33	33	33	33
	Manquante	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne		4,27	4,36	4,27	3,64	4,00	4,00	4,00
Ecart-type		,452	,489	,626	,895	,866	,750	,612

Statistiques

		السؤال3_8	السؤال3_1	السؤال3_33	السؤال3_33	السؤال3_32	السؤال3_30
N	Valide	33	33	33	33	33	33
	Manquante	0	0	0	0	0	0
Moyenne		3,73	3,91	4,00	3,91	3,73	3,55
Ecart-type		,626	,678	,750	,914	,977	,794

Statistiques

		السؤال3_30	السؤال3_30	السؤال3_36
N	Valide	33	33	33
	Manquante	0	0	0
Moyenne		4,09	3,91	3,64
Ecart-type		,678	1,259	1,084

الملحق رقم 05

Statistiques

		السؤال2_3	السؤال2_2	السؤال2_0	السؤال2_0	السؤال2_0	السؤال2_6	السؤال2_.
N	Valide	33	33	33	33	33	33	33
	Manquante	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne		4,45	3,73	3,00	3,09	3,91	3,73	4,09
Ecart-type		,506	,876	1,225	,914	,678	,761	,292

Statistiques

		السؤال2_8	السؤال2_1	السؤال2_33	السؤال2_33
N	Valide	33	33	33	33
	Manquante	0	0	0	0
Moyenne		3,64	4,18	4,27	3,36
Ecart-type		,895	,392	,626	,994

Statistiques

		المحور_ألول	المحور_الثاني
N	Valide	33	33
	Manquante	0	0

Moyenne	3,9375	3,7686
Ecart-type	,34233	,50159

الملحق رقم 06:

Corrélations

		المحور_االول	المحور_الثاني
المحور_االول	Corrélation de Pearson	1	,441*
	Sig. (bilatérale)		,010
	N	33	33
المحور_الثاني	Corrélation de Pearson	,441*	1
	Sig. (bilatérale)	,010	
	N	33	33

الملحق رقم 07 **:**

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 4					
	T	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
المحور_الثاني	-2,650	32	,012	-,23140	-,4093	-,0535

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 4					
	T	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
المحور_االول	-1,049	32	,302	-,06250	-,1839	,0589

الملحق رقم 08 :

جامعة غرداية

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

إستبيان

تحية طيبة وبعد :

في إطار التحضير لمذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر بتخصص تدقيق ومراقبة التسيير ، بعنوان:

"دور محافظ الحسابات في توثيق القوائم المالية "

–دراسة ميدانية لعينة من مكاتب محافظي الحسابات– غرداية" .

يسرنا أن نضع بين أيديكم هذا الاستبيان بهدف الحصول على آرائكم ومقترحاتكم حول ما تضمنه من أسئلة. كما نحيطكم علما بأن هذا الاستبيان يعتبر جزءا من البحث، لذلك نرجو من سيادتكم التكرم بالإجابة على أسئلة الإستبيان بوضع علامة (X) أمام الإجابة المناسبة ،وهذا ما يسهم في الوصول إلى أهداف الدراسة المرجوة . علما أن إجابتكم ستحظى بالسرية التامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط . وفي الأخير نشكركم مسبقا على حسن تعاملكم ومساهمتكم القيمة في اثراء هذه الدراسة.

1. **الجنس:** ذكر ☐ أنثى ☐
2. **العمر:** من 30سنة فأقل ☐ من31- 40سنة ☐ من41-50 سنة ☐ أكثر من50سنة ☐
3. **المؤهل العلمي:** ليسانس ☐ ماجيستير ☐ دراسات عليا ☐ شهادات مهنية ☐
4. **الوظيفة الحالية:** خبير محاسبي ☐ محافظ حسابات ☐ محاسب معتمد ☐ مساعد مدقق ☐ أكاديمي ☐
5. **الأقدمية المهنية:** أقل من 5 سنوات ☐ من6-10سنة ☐ من11-15سنة ☐ أكثرمن15سنة ☐

➢ **من إعداد الطالبين :**

- بلخير زقعيط
- عبد الرحمان قربوز

➢ **تحت إشراف :**

- د.جيلالي بهاز

المحور الأول: تقييم مستوى عمل محافظ الحسابات

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	يعد محافظ الحسابات الشخص المؤهل للقيام بعملية المراجعة القانونية السنوية لحسابات الشركات.					
02	لدى محافظ الحسابات المعرفة الكافية بمعايير التدقيق الدولية التي تمكنه من إكتشاف مواطن الغش والأخطاء.					
03	يتمتع محافظ الحسابات بتأهيل علمي وعملي وفقا لمعايير التدقيق الدولية					
04	تفي محتويات تقارير محافظ الحسابات بمتطلبات الأطراف ذوي العلاقة					
05	تعرض تقارير محافظ الحسابات جميع أوجه القصور ونقاط الضعف المكتشفة بالمؤسسة					
06	يقوم محافظ الحسابات بتطبيق معايير التدقيق الجزائرية بالمؤسسة محل التدقيق.					
07	يقوم محافظ الحسابات بإعداد تقاريره بالشكل والوقت المناسبين.					
08	الهدف الرئيسي لقيام محافظ الحسابات بمراجعة القوائم المالية هو إعداد تقرير نهائي عن مدى صحة وعدالة القوائم المالية					
09	يقدم محافظ الحسابات توصيات ملموسة لتحسين جودة القوائم المالية للمؤسسة محل المراجعة					
10	يلعب محافظ الحسابات دور فاعلا في الحد من الفساد المالي والإداري من خلال توثيق البيانات المالية للمؤسسة محل المراجعة					
11	يبذل محافظ الحسابات جهده للكشف عن وجود أي تحريفات بالقوائم المالية					
12	يقوم محافظ الحسابات بإعداد برنامج عمل كاف لتدقيق المؤسسة محل المراجعة					
13	توجد إجراءات واضحة ومحددة لتنفيذ عملية التدقيق لحافظ الحسابات					
14	يقوم محافظ الحسابات بمتابعة الملاحظات المقدمة في كل عملية تدقيق للتأكد من سلامة نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة محل الراجعة					
15	يعد عدم إكتشاف الأخطاء و الإنحرافات غير القانونية له علاقة بإهمال محافظ الحسابات وتقصيره في آداء واجباته المهنية					
16	توجب المساءلة القانونية لمحافظ الحسابات في حالة فشله في اكتشاف التضليل الوارد بالقوائم المالية					

المحور الثاني : تقييم مستوى موثوقية القوائم المالية

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غيرموافق	غير موافق بشدة
01	تقوم المؤسسة بإعداد القوائم المالية طبقا للتشريع الجزائري العمول به.					
02	تعرض القوائم المالية للمؤسسة المعلومة المالية بشكل واضح وسليم.					
03	لدى المؤسسة نظام رقابة فعال يمنع من وقوع الغش والأخطاء بالقوائم المالية.					
04	تعتبر البيانات الواردة في القوائم المالية معبرة تعبيرا كافيا لما تتضمنه هذه القوائم من معلومات					
05	يتم التأكد من صحة وسلامة ودقة البيانات الحسابية المقيدة في الدفاتر ومدى الإعتماد عليها					
06	تظهر القوائم المالية النتيجة السليمة للأعمال والمركز المالي الحقيقي للمؤسسة					
07	تتحقق الجودة في التقارير المالية من الإفصاح على كل القوائم المالية من خلال الإفصاح الكافي					
08	عند إعداد وتقديم القوائم المالية يجب توفير المعلومات ذات الخصائص النوعية التي تجعلها مفيدة وذات منفعة ،الأمر الذي يتطلب الأخذ بعين الإعتبار التوفيق بين التكلفة والعائد.					
09	يؤدي تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية إلى تحسين المعلومات المالية المستخرجة من القوائم المالية .					
10	يتم إعداد القوائم المالية دون حذف أو إنتقاء معلومات لصالح قرارات أو فئات معينة					
11	النتائج المتوصل إليها بالقوائم المالية من قبل المؤسسة باستخدام أساليب معينة للقياس والإفصاح يمكن أن يتوصل إليها شخص آخر باستخدام نفس الأساليب.					